

الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

نماء الأسرة ... نماء المجتمع



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
هوية أردنية ... رؤية عالمية

حقوق الطبع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ٢٠٠٥
جميع حقوق الطبع محفوظة، يمنع إعادة انتاج أو نقل أي جزء من هذه المطبوعة بأي شكل من الأشكال سواء الكترونياً أو آلياً بما في ذلك التصوير
والتسجيل أو بأي وسيلة من وسائل حفظ المعلومات أو أنظمة استرجاعها بدون موافقة المسبقة من المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

لزيادة المعلومات يرجى الاتصال بـ:
وحدة الاتصال والشراكة
المجلس الوطني لشؤون الأسرة
ص.ب. ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٢ الأردن
البريد الإلكتروني: r.saraireh@ncfa.org.jo

صور الغلاف - حقوق النشر محفوظة:

١. صورة العائلة والطفل مع الطبيب: أرشيف حملة "نخطط لأسرتنا... نخطط لمستقبلنا" مركز برامج الاتصال/جامعة جونز هوبكنز /الأردن
٢. صورة الفتيات العاملات: أرشيف الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
٣. صورة أفراد العائلة العاملة في الحقل: أرشيف صحيفة الرأي

”يوفر التغير المتسارع للعالم اليوم مجموعة من الأدوات وال فرص التي يمكن لكل واحد منا استخدامها لتحسين مجتمعاتنا، ولكن ذلك يضعنا أمام تحديات ومخاطر، منها ما هو مألوف ومنها ما هو جديد، وفي مقابل هذه الحقيقة غير المثبتة فإنه من الحكمة توظيف صيغة من الممارسات والحلول التقليدية والمبتكرة تضمن استمرار رعاية وحماية وحدة الأسرة - بكل أفرادها- لخدمة أساس متين لأي مجتمع صحي وآمن.“

جلالة الملكة رانيا العبدالله
رئيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة



© الديوان الملكي الهاشمي

في ضوء رؤية وطنية للأسرة ترتكز على مفاهيم وقيم أخلاقية ودينية أصيلة، أردنية وعربية وإنسانية، وبالاستناد إلى رسالة ورؤى المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومهامه، وانطلاقاً من القوانين والتشريعات الأردنية والمواثيق والمعاهد الدولية ذات العلاقة التي التزمت بها الدولة الأردنية، عكَّف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بعد تأسيسه بإرادة ملكية سامية على تطوير استراتيجية وطنية للأسرة الأردنية تشمل مختلف الجوانب التي تشكل حياة الأسرة وتؤثر فيها.

وتقوم هذه المبادرة على فكرة أن الأسرة ليست وحدة اجتماعية فحسب، وإنما وحدة تتكون من أعضاء مختلفين من حيث العمر والنوع الاجتماعي والاحتياجات والأدوار والخيارات والأولويات والقدرات والمشكلات. وتنطلق المبادرة من حقيقة أن الأسر تتفاوت في إمكانية الاضطلاع بمسؤولياتها وأدوارها، وقدرتها على مواجهة التحديات والتغيرات والضغوط التي تتعرض لها بسبب امكانياتها المادية والمعرفية.

أُسندت الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية على دراسات وأبحاث علمية تحليلية لواقع الأسرة الأردنية وخصائصها واتجاهات تطورها في المجالات المختلفة. واعتمدت على المنهج العلمي الموضوعي في تحديد الاحتياجات والتحديات التي تواجه الأسرة الأردنية والنهوض بها. كما استهدفت الاستراتيجية الأسرة بمنظومتها الاجتماعية وكيانها المتماسك وذلك تماشياً مع المنظمات الدولية والوطنية التي بدأ ينصب اهتمامها على مساهمة الأسرة في استقرار المجتمع وقامت بإعداد برامجها وسياساتها على هذا الأساس.

وقد تطور مفهوم التنمية واتسع نطاقه في العقودين الأخيرين، ليصبح أكثر شمولية وهو ما اصطلح عليه بالتنمية البشرية. ويشير هذا المفهوم إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد بدءاً بخيارات الحصول على الدخل والعمل والتعليم والصحة والعيش في بيئه آمنة، وانتهاءً بخيارات فرص المشاركة في القرارات داخل المجتمع والتمتع بالحريات البشرية والاقتصادية والسياسية. ويجب أن يرتبط توسيع نطاق الخيارات بشرطين أساسين، وهما العدالة والتنمية المستدامة.

واسترشاداً بتوجهات ورؤية صاحبِي الجلالة الملك عبد الله الثاني والملكة رانيا العبدالله واستناداً على أهداف الألفية التنموية تم تحديد ثمانية محاور، يتناول كل منها جانباً من جوانب حياة الأسرة، ويطرح كل محور أولويات القضايا التي تستوجب التدخل، لتحقيق نوعية حياة أفضل للأسرة الأردنية وتعزيز دورها في بناء الفرد والمجتمع. وتشكل هذه القضايا المنطلق الأساسي للخطوة التنفيذية الوطنية، التي قام المجلس بتطويرها بالتعاون مع جميع الشركاء من المجتمع المدني ومن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وفي الختام نأمل أن يكون لهذا المجهود الوطني أثره في ترسیخ الفكر القائم على أن الأسرة هي الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي لأي مجتمع، والمؤسسة الأولى لإعداد الطفل لأداء واجبه مستقبلياً كمواطن وكعضو فاعل في المجتمع. ولا ننسى أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الاستراتيجية من منظمات دولية كالوكالة الألمانية للتعاون الفني و خبراء وباحثين ومسؤولين بالإضافة إلى الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات الأهلية والأسر في مختلف المحافظات.

المجلس الوصلي لشؤون الأسرة

المحتويات

٧	دواتع إعداد الاستراتيجية
١٠	المنطلقات والركائز الأساسية للاستراتيجية
١٣	الأهداف والغايات العامة للاستراتيجية
١٤	واقع الأسرة الأردنية والتغيرات المستقبلية
١٨	محاور الاستراتيجية
١٩	المحور الأول: تكوين الأسرة وعناصر تمثين بنيتها.
٢٥	المحور الثاني: الوظائف الأساسية للأسرة وأساليب تمكينها من أدائها لوظائفها.
٢٩	المحور الثالث: الدور الثقافي للأسرة كحافظة للهوية وللقيم الثقافية في زمن العولمة.
٣٤	المحور الرابع: مكانة الأسرة وتنظيم شؤونها في القوانين والتشريعات الوطنية.
٤٠	المحور الخامس: السياسات الأسرية وتكاملها في إطار السياسات الإنمائية الوطنية المستدامة.
٤٤	المحور السادس: الاحتياجات والحقوق الأساسية للأسرة ومشاركتها في الحياة العامة.
٤٩	المحور السابع: الأسرة المغتربة وصلاتها بالوطن.
٥٣	المحور الثامن: التهديدات الإجتماعية والصحية والبيئية والأمنية لكيان الأسرة.
٥٧	الملاحق

دواتع إعداد الاستراتيجية

وأعضائها. ويتمثل هذا الإطار في مبادرة المجلس بتطوير استراتيجية وطنية بمحاور محددة ينبع منها برامج وأنشطة تشكل خطة تنفيذية ضمن مدى زمني متدرج.

تستند هذه الاستراتيجية إلى دراسات وأبحاث علمية تحليلية لواقع الأسرة الأردنية وخصائصها واتجاهات تطورها في المجالات المختلفة. وتعتمد المنهج العلمي الموضوعي في تحديد الاحتياجات والتحديات التي تواجه الأسرة الأردنية والنهاض بها، وفي تحديد أساليب ووسائل تمكينها من أداء وظائفها وتمتعها بحقوقها والاضطلاع بدورها في التنمية بأبعادها المختلفة وعلى جميع الصعد. فالأسرة جزء هام وأساسي من عملية إصلاح المجتمع وتطويره وتمتين بنائه ونسيجه من خلال إعادة إنتاج رأس ماله الاجتماعي وتطويره. إذ يقع على كاهل الأسرة تنشئة الأفراد وتلبية احتياجاتهم الأساسية من مأوى وأمن واستقرار وإعاقة اقتصادية ورعاية وحماية اجتماعية وغيرها.

لقد تم تطوير هذه الاستراتيجية في ضوء رؤية وطنية للأسرة ترتكز إلى مفاهيم وقيم أخلاقية ودينية أصلية، أردنية وعربية وإنسانية، وبالاستناد إلى رسالة ورؤية المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومهامه التي نص عليها قانون إنشائه، وانطلاقاً من القوانين والتشريعات الأردنية والمواثيق والعقود الدولية ذات العلاقة التي التزمت بها الدولة الأردنية من قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير للقرن الماضي،^١ والأهداف الإنمائية للألفية MDGs وأهداف السنة الدولية للأسرة ١٩٩٤، وغيرها. وتتضمن هذه المواثيق والعقود الدولية مراجعة شاملة

عكف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بعد تأسيسه بإرادة ملكية سامية واكتسابه الصفة الرسمية كهيئة أهلية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وفقاً للقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١، على تطوير استراتيجية وطنية للأسرة الأردنية تشمل مختلف الجوانب التي تشكل حياة الأسرة وتؤثر فيها. وتقوم هذه المبادرة على إدراك أن الأسرة ليست وحدة اجتماعية فحسب، وإنما وحدة تتكون من أعضاء مختلفين من حيث العمر والنوع الاجتماعي والاحتياجات والأدوار والخيارات والأولويات والقدرات والمشكلات. وتتطرق المبادرة من حقيقة أن الأسر تقاوِت في إمكانية الاضطلاع بمسؤولياتها وأدوارها، وقدراتها على مواجهة التحديات والتغيرات والضغوط التي تتعرض لها بسبب امكاناتها المادية والمعرفية. ومن أبرز هذه التحديات: الأمية والبطالة والفقر والأوبئة والأمراض المزمنة والكوارث الطبيعية والتفكير الأسري والعنف والجريمة والإدمان وغيرها من العلل الاجتماعية والصحية والبيئية والأمنية. ويفت isi هذا الأمر تدخلاً مباشراً من قبل الدولة بمؤسساتها وهيئاتها الرسمية، ومن قبل المنظمات الأهلية لتوفير الدعم للأسر غير القادرة، وتزويدها بالوسائل والأدوات والمعونات المادية والمعنوية والفنية لتمكنها من مواجهة التحديات وتجاوز المخاطر. كما يتطلب إطاراً مؤسسيّاً يحقق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتكميل بين جهود جميع الأطراف المعنية بشؤون الأسرة الأردنية، بحيث يتم توزيع الأدوار وتعزيز عملية المتابعة والتقييم لتنفيذ البرامج على الصعيدين الموضوعي والمؤسسي وقياس جدواها وأثارها على نوعية حياة الأسرة

١. ومن بينها المؤتمر العالمي حول التربية للجميع ١٩٩٠، ومؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل ١٩٩٠، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة المستوطنات البشرية ١٩٩٦ وغيرها من المؤتمرات العالمية المختصة بالشأن الاجتماعي.

كما حثت التوصيات وخطط العمل الصادرة عن هذه المؤتمرات والمواثيق الدولية على ضرورة إقامة صلة واضحة بين الإطار والتوجهات للسياسات والتدخلات الاستراتيجية على المستوى العالمي وبين مثيلاتها على المستوىين الإقليمي والقطري، وعلى أهمية تبادل الدول للمعلومات للتعرف على الاحتياجات الإنمائية المتشابهة كمدخل لتعزيز التعاون بين الدول.

تشكل الأسرة حجر الزاوية في البناء الاجتماعي، وهي الوحدة التي تضم الأم والأب والأطفال وكبار السن الذين يشكلون بنيتها ونسيجها العضوي. إلا أن الأسرة لم تحظ بالاهتمام الذيحظى به أعضاؤها في معظم العهود والمواثيق والمؤتمرات الدولية. إذ نظمت مؤتمرات دولية خلال فترة التسعينيات حول كل عضو من أعضاء الأسرة وأنشئت وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتولى رعاية شؤونه. ويبدو أن المجتمع الدولي قد شعر بهذه الهفوة بتجاوز “الأسرة” وإغفالها، في الوقت الذي باتت فيه الأسرة تتعرض لشئى أنواع المخاطر نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية، من قبيل العولمة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية والشخصية وتفاقم أزمة المديونية في عدد كبير من دول العالم وتزايد الحروب وحالات النزاعسلح وتراجع أحوال البيئة والموارد وانتشار أوبئة جديدة في بعض مناطق العالم، وغيرها. وكان تأثير هذه التغيرات أكثر حدة في الدول النامية والفقيرة، حيث تعاني الأسر أصلًا من الفقر والأمية والبطالة، وحيث ينتشر العنف والمخدرات والجريمة وغيرها من الآفات الاجتماعية الخطيرة. وتطرح هذه التغيرات تحديات كبيرة على الحكومات والمنظمات الإنمائية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني

للمسائل التنمية بأبعادها المختلفة وتقديمًا لتجارب وسياسات وبرامج دول العالم خلال عقود الحرب الباردة، وتجسد أهداف وطلعات المجتمع الدولي على عتبة الألفية الثالثة.^٢

وتعتبر هذه العهود والمواثيق والمؤتمرات الدولية المتخصصة، التي صادقت عليها أو شاركت فيها أو وافقت على نتائجها والتزمت بتنفيذها الأغلبية العظمى من دول العالم، بما فيها المملكة الأردنية الهاشمية، دليلاً وإطاراً عاماً للمفاهيم والتوجهات الاستراتيجية لتحقيق التنمية البشرية بأبعادها ومجالاتها المختلفة. إذ أكدت على توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية للجميع، وعلى ضرورة خلق بيئة مناسبة لتحقيق التنمية للجميع، بما فيها توفير مصدر للعيش المستدام والمأوى الملائم والأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم الجيد وتحقيق العدل والمساواة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة ورعاية الطفولة وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وحماية البيئة والموارد واستدامتها وتوفير عناصر البنية التحتية، وغيرها. وأكدت أيضاً على أهمية الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والتعاون والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية الإنمائية في التخطيط والبرمجة والتنفيذ والتابعه ووضع السياسات، وذلك من خلال إنشاء آليات مناسبة لتحقيق هذه الشراكة بصورة حقيقة وكاملة وفعالة بين جميع الأطراف والجهات التي تضطلع بم ملف التنمية البشرية وبناء القدرات الوطنية وتطويرها واستخدامها بفاعلية وكفاءة وشمولية.

٢. للإطلاع على الجهود المبذولة لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية، انظر: حمودة، أحمد. (دون تاريخ). برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي: معلم الواقع ومقومات التطوير من منظور تنموي. ورقة غير منشورة.

- تحسين ودعم التعاون في مجال العمل من أجل الأسرة بين المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

تأسيساً على ما تقدم، واستناداً إلى الوثائق المرجعية الأردنية وإلى الرؤية الأردنية للأسرة المنشودة وإلى رسالة المجلس الوطني لشئون الأسرة الهدافة إلى تحقيق الرؤية المذكورة، واعتماداً على نتائج الدراسات وحلقات الحوار حول واقع الأسرة الأردنية وبقضايا الأسرية ذات الأولوية والتدخلات الاستراتيجية وبرامج الخطة التنفيذية الهدافة إلى تمكين الأسرة الأردنية، وانسجاماً مع التوجهات العربية والدولية في هذا المجال، والتزاماً بقيمها وثقافتنا الأصيلة الراسخة وبالعهود والمواثيق الإقليمية والدولية ذات الصلة، التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية، فقد تم إعداد هذه الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية بجهد جماعي لنجبة من الخبراء والباحثين والمسؤولين بإشراف المجلس الوطني لشئون الأسرة وبالتشاور المتواصل مع الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات الأهلية والأسر.

لقد حرص المجلس الوطني لشئون الأسرة على توقيت إعدادها في مناسبة احتفال الدول العربية والعالم بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤، لتكون إسهاماً متواضعاً منه في هذا الجهد، ودعوةً للمؤسسات المعنية بشئون الأسرة في الدول العربية إلى أن تحذو حذوه، آملين أن يكل عملنا في إصدار استراتيجية وخطة تنفيذية موحدة للأسرة العربية بالنجاح والتوفيق.

والقطاع الخاص وعلى الأسرة كذلك.

لقد تداركت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإغفال فاتخذت قراراً بإعلان عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة واعتبار الخامس عشر من أيار من كل سنة مناسبة للاحتفال والتذكير بدور الأسرة في تمسك النسيج الاجتماعي ودعم الإنتاج وصيانة التراث وفي تنشئة الأجيال وتوجيهها لما فيه خير المجتمعات ومستقبلها. وحددت الأهداف التالية أهدافاً عامة لهذه المناسبة السنوية:

- زيادة الوعي بقضايا الأسرة لدى الحكومات وصانعي القرار والمواطنين.
- دعم ومساعدة الأسر في أدائها لمهامها ووظائفها الاجتماعية والتنمية.
- تعزيز قدرة الحكومات على إطلاق الطاقة الإنمائية الكامنة للأسرة وكذلك على تلبية احتياجاتها.
- العمل على مراجعة وتقدير أوضاع الأسر وواقعها واحتياجاتها للتعرف على أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها.
- تعزيز الجهود المحلية والوطنية والإقليمية للقيام ببرامج محددة خاصة بالأسرة، بما في ذلك تطوير البرامج القائمة واستحداث البرامج الجديدة باستمرار.

المنطلقات والركائز الأساسية لل استراتيجية

صريحاً بهذا الشأن، وأكدت على ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وبمكانة المرأة والطفل والأسرة لتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

كما تضمن القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ الذي أنشئ بموجبه المجلس الوطني لشؤون الأسرة وأقره مجلس الأعيان والنواب، عدة مواد ترسى قواعد هامة لأي خطة أو مشروع نهضوي للأسرة الأردنية. فالمادة الرابعة من القانون أكدت على مكانة الأسرة، ودعت إلى تعزيز دورها في المجتمع وفي المحافظة على موروث الأمة القيمي والحضاري. وأشارت المادة السادسة منه إلى دور الأسرة ومشاركتها في الحياة

رسالة المجلس الوطني لشؤون الأسرة:

المساهمة في تحقيق نوعية حياة أفضل للأسرة الأردنية من خلال رؤية وطنية تردد السياسات التنموية وتمكن الأسرة من القيام بوظائفها الاجتماعية والثقافية على أكمل وجه.

تنفيذها بالتشاور مع الشركاء، والمساهمة في تحسين مستوى حياة الأسرة ورعايتها دورها وتعزيزه وتمكنها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أنفسهم، وفي النهوض بالأسرة وحمايتها وتأمين استقرارها والحفاظ

إن مراجعة تحليلية لمضمون الوثائق المرجعية الأساسية الأردنية تبين اهتمام هذه الوثائق بدرجات متفاوتة بشؤون الأسرة. فبعض الوثائق تضمن نصوصاً تتناول الأسرة بصورة مباشرة، كوحدة ومفهوم ووظائف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أعضائها. فالدستور الأردني (١٩٥٢) لم يتعرض نصاً لموضوع الأسرة، إلا أن الميثاق الوطني (١٩٩٠) تضمن نصاً صريحاً في الفقرة الثالثة من الفصل الخامس يتعلق بالأسرة، ويعرفها بأنها "اللبننة الأساسية في بنية المجتمع الأردني"، وبأنها البيئة الطبيعية لتنشئة الفرد وتربيته وتنقيفه وبناء شخصيته. وشدد الميثاق على ضرورة توفير الدولة ومؤسساتها الرسمية والشعبية للأسرة "أسباب تكوينها وتماسكها وعيشها الكريم، وأن تساعدها على القيام بمسؤولياتها في تربية الأجيال وتنشئتهم تنشئة صالحة." وعرف القانون الأردني المدني رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ الأسرة بأنها تتكون من الشخص ذوي قرباه، واعتبر ذوي القربي كل من يجمعهم أصل مشترك. واكفت القوانين والأنظمة الأخرى، مثل نظام الضمان الاجتماعي وأنظمة التقاعد والتأمينات المختلفة، بتحديد من يعتبرون أعضاء في الأسرة. فنظام الضمان الاجتماعي اعتبر أن الأسرة تتألف من الزوج والزوجة أو الزوجات والبنات غير المتزوجات والأولاد الذكور الذين لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، إلا إذا كانوا يواصلون دراستهم الجامعية وغير الجامعية كطلاب نظاميين أو كانوا مصابين بمرض مقعد، ووالديه العاطلين عن العمل وليس لهما مورد خاص يكفيهما. لقد حرصت الدولة على تنفيذ إلتزامها ببنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتمييز ضد المرأة، فتضمنت وثيقة "الأردن أولاً" نصاً

على تماسكتها وهويتها. وبناء على هذه المهام تحددت رسالة المجلس ورؤيته، اللتان تعتبران من أهم المنطلقات والمرتكزات لاستراتيجية واقعية تجسد مهام المجلس المشار إليها أعلاه وصولاً لتحقيق الصورة المشودة للأسرة الأردنية.

رؤية المجلس للأسرة الأردنية تنص على:

أسرة أردنية آمنة ومستقرة ومنتجة، أسرة تقوم على قيم أصيلة مستمدة من تراثنا العربي الإسلامي، أسرة تسودها المودة والرحمة والتكافل والمساواة بين أعضائها في الحقوق والواجبات، أسرة منفتحة على التطور والحداثة دون تفريط ب الهويتها وانتمائها الوصلي والحضاري، قوامها الاكتفاء المادي والمعرفي.

تسجم الرؤية الوطنية ورسالة ورؤية المجلس الوطني لشئون الأسرة الأردنية مع نصوص العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن والتزم بتنفيذها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، والسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤)، وغيرها. وقد تضمن بعض هذه العهود والمواثيق نصوصاً مباشرة خاصة بالأسرة، بينما تضمن البعض الآخر نصوصاً خاصة

بحقوق الإنسان بصفة عامة أو بفئة معينة كالأطفال أو المرأة أو الشباب أو كبار السن.

وقد أكدت المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية واللباس والسكن والعنابة الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية الازمة، وعلى حقه في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. وأكد الإعلان كذلك في المادة نفسها على أن للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وأن ينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية. وأكدت المادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وأشارت إلى حق الرجل والمرأة ممن هم في سن الزواج في الزواج على أن يكون ذلك برضاء الطرفين وإلى حقوقهم بتأسيس أسرة. وطالبت هذه المادة من الدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ التدابير المناسبة لكافلة المساواة في الحقوق والواجبات عند الزواج وأثناء قيامه وعند فسخه، ويجب النص في حالة الفسخ على الحماية الازمة للأطفال.

وقد أكدت المادة العاشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على هذه الحقوق أيضاً، وشملت فئات الأمهات والأطفال والراهقين. فنحسب على وجوب منح الأسرة

أكبر قدر من الحماية والمساعدة، وأكملت على حقوق الأمهات وضرورة حمايتها وعلى وجوب اتخاذ تدابير لحماية جميع الأطفال والراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره. كما نصت على وجوب فرض عقوبات قانونية على استخدام الأطفال والراهقين في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي، وعلى ضرورة أن تفرض الدول حدوداً دنياً لسن العمل بحيث يحظر القانون استخدام من هم دون هذا السن في عمل مأجور.

ونصت المواد ٢، ٥، و ١٨ من اتفاقية حقوق الطفل على ضمان الحماية والرعاية للطفل، وعلى مسؤولية الوالدين المشتركة عن تربيته ونموه وتوفير التوجيه والإرشاد الملائمين له، وعلى وجوب توفير الدولة المؤسسات والمرافق والكوادر المتخصصة بشؤون الأطفال، وتقديم الدعم للوالدين والأسرة وتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم. ونصت المادة الخامسة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بأن تشئنة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين. أما المادة ١٦ من اتفاقية فقد نصت على ضرورة أن تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، ولضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في عقد الزواج و اختيار الزوج وفسخ الزواج، وفي الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج، وفي حرية اختيار عدد الأطفال

والتباعد بينهم.

انطلاقاً من الوثائق المرجعية الأردنية ورسالة ورؤية المجلس الوطني لشؤون الأسرة، واسترشاداً بنصوص العهود والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، تم تحديد مناطقات ومرتكزات الاستراتيجية التي تتمثل في مجموعة من توابث ومبادئ تتطرق من الواقع و تستشرف المستقبل.

و هذه المرتكزات هي:

١. الأسرة وحدة المجتمع الأساسية التي تشكل نسيجه الاجتماعي وتمثل حجر الزاوية فيه، وهي المصدر الأول للمعرفة والإعداد لأعضائها ولتكوين هويتهم الثقافية والقيمية، ولتوفير احتياجاتهم الحياتية الاقتصادية والأمنية والصحية والسكنية وغيرها، وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى لتفاعل الفرد مع محیطه الاجتماعي وإقامة الحوار وبناء الصلات المتميزة مع من هم من غير جيله أو نوعه الاجتماعي.

٢. الأسرة كيان فاعل ومنتج، وهي مؤسسة هامة لتشغيل أعضائها بأجر أو بدون أجر، لذا لا يجوز أن تكون مجرد متلق للخدمات وشتى أنواع الرعاية والحماية من المجتمع. فهي وحدة أساسية في تنمية المجتمع المحلي وحلقة ضرورية وسطى تربط الفرد بمؤسسات المجتمع المختلفة، ولذا لا بد أن تكون المدخل للسياسات والبرامج التنموية الاجتماعية الموجهة للفرد أو

الأهداف الاستراتيجية

٨. تخفيف معاناة الأسرة من المخاطر البيئية والأمراض المزمنة وأثار الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث التي تهدد كيان الأسرة.

للمجتمع، فالتحديات والمشكلات التي تواجه الفرد أو المجتمع بأكمله إنما تواجه الأسرة في الوقت نفسه وتمسها بصورة مباشرة.

على ضوء ما تقدم، تتحدد الأهداف العامة والغايات التي تسعى الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية إلى تحقيقها فيما يلي:

١. تعزيز التماسك والبناء الداخلي للأسرة.

٢. تمكين الأسرة من القيام بوظائفها المختلفة بفاعلية.

٣. تعزيز دور الأسرة الثقافية وقدرتها على التعامل مع تداعيات العولمة الثقافية.

٤. المساهمة في رسم سياسات تشريعية تساعده على تكوين أسرة متمسكة وتحميها من التفكك.

٥. تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج الأسرية من جهة والسياسات والبرامج السكانية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

٦. تلبية حق الأسرة وأعضائها في التعليم والعمل والصحة العلاجية والوقائية.

٧. تحقيق التواصل المستمر مع الأسر الأردنية المغتربة.

واقع الأسرة الأردنية والتغيرات المستقبلية

تشير بيانات مسح السكان والصحة الأسرية للعام ٢٠٠٢ إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأردن هو ٧٪. وشهدت معدلات الإنجاب انخفاضاً خلال الأربعين سنة الماضية؛ فقد انخفض معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة من تسعة مواليد أحياه سنة ١٩٦١ إلى ٣,٧ مواليد سنة ٢٠٠٢، وانخفض معدل المولود الخام (لكل ألف من السكان) من ٥٠ مولوداً سنة ١٩٦١ إلى ٢٩ مولوداً سنة ٢٠٠٢. وأما بالنسبة لحجم الأسرة فلم تحدث تغيرات جذرية؛ فقد كان متوسط حجم الأسرة ٥,٦ فرداً سنة ١٩٦١ وأصبح ٦,٧ فرداً سنة ١٩٧٩، ووصل إلى ٦ فرداً في سنة ١٩٩٤ ثم إلى ٥,٧ عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى، انخفض معدل النمو السنوي للسكان للسنوات ١٩٧٩-١٩٦١ من ٨,٤٪ إلى ٢,٨٪، كما انخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من ٢,٢٪ للسنوات ١٩٧٩-١٩٦١ إلى ٢,٨٪ لعام ٢٠٠٢.^٦ وتشير دراسة الفقر في الأردن إلى ارتفاع معدل الخصوبة بين الفقراء، إذ يبلغ ٥,٢ مولوداً خلال الفترة الإنجابية للمرأة في الفئة العمرية ٤٩-١٥ سنة مقارنة بمعدل الموليد لغير الفقراء والبالغ ٢,١، ومقارنة بالمعدل العام في المملكة والبالغ ٢,٧٪، وعلى الرغم من الانخفاض في معدل النمو السكاني فقد ازداد عدد السكان، وقد يعود السبب في هذا إلى عوامل ترتبط بتحسين الوضع الصحي وانخفاض مؤشرات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى الهجرات التي حدثت نتيجة للظروف الإقليمية.^٧

وأحد أسباب انخفاض معدل الخصوبة هو ارتفاع العمر عند الزواج الأول، حيث وصل إلى ٢٩,٨ للذكور و ٢٧,٢ للإناث عام ٢٠٠٢.

تزايـد عدد سـكان الأرـدن بشـكل كـبير فيـ الفترة الـواقـعة بيـن عـام ١٩٥٢ وعـام ٢٠٠٤ بـسبـب اـرـتفـاع مـعدـل النـمو السـكـانـي وـنتـيـجة لهـجـرة أـعـادـد كـبـيرـة منـ الـفـلـسـطـينـيـن إـلـى الأـرـدن بـعـد نـشـوء دـوـلـة إـسـرـائـيل عـام ١٩٤٨ وـبـعـد حـرب ١٩٦٧، وـنتـيـجة لـعودـة أـعـادـد كـبـيرـة منـ الـمـوـاـطـنـيـن الأـرـدـنـيـن الـذـيـن كـانـوا يـعـمـلـون فيـ دـوـلـ الـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ فيـ أـعـقـابـ حـربـ الـخـلـيجـ عـام ١٩٩١ إـلـى الـوـطـنـ الـذـيـن قـدـرـ عـدـدهـم بـحـوـالـيـ ٣٠٠ـ أـلـفـ شخصـ. فـوـقـاً لـتـعـدـادـ الـمـساـكـنـ عـام ١٩٥٢، وـهـوـ أـوـلـ مـحاـوـلـةـ مـنـظـمـةـ لـدـرـاسـةـ السـكـانـ فيـ الضـفـةـ الشـرـقـيـةـ مـنـ الـمـلـكـةـ، قـدـرـ عـدـدـ السـكـانـ بـحـوـالـيـ ٥٦٨ـ أـلـفـ نـسـمـةـ، وـأـرـتفـعـ هـذـاـ العـدـدـ إـلـىـ حـوـالـيـ ٩٠١ـ أـلـفـ نـسـمـةـ عـام ١٩٦١ وـفـقـاً لـأـوـلـ تـعـدـادـ سـكـانـيـ أـجـرـيـ ذـلـكـ الـعـامـ. وـبـلـغـ عـدـدـ السـكـانـ حـسـبـ التـعـدـادـ الثـانـيـ لـلـسـكـانـ عـام ١٩٧٩ـ حـوـالـيـ ٢,١٢٣ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ، وـقـدـ اـرـتفـعـ عـدـدـ السـكـانـ مـنـ ٢,١٢٢ـ مـلـيـونـ عـام ١٩٧٩ـ إـلـىـ ٤,١٤ـ مـلـيـونـ عـام ١٩٩٤ـ، وـإـلـىـ ٥,٣٢ـ مـلـيـونـ فيـ ٢٠٠٤ـ، وـأـرـتفـعـ عـدـدـ الـأـسـرـ مـنـ ١٦٠,٦٠٠ـ أـسـرـةـ عـام ١٩٦٢ـ إـلـىـ ٩٦١,٠٠٠ـ أـسـرـةـ عـام ٢٠٠٢ـ تـضـمـ ٥,٢٠٠,٠٠٠ـ فـرـدـ، يـعـيـشـ ٧٩,٧٨ـ٪ـ مـنـهـاـ فيـ الـمـنـاطـقـ الـحـضـرـيـةـ وـ٢١,٢٠ـ٪ـ فيـ الـمـنـاطـقـ الـرـيفـيـةـ.^٣ وـتـتـرـكـ أـغـلـبـيـةـ الـأـسـرـ فيـ عـمـانـ (٤٠٪) ثـمـ اـرـبـدـ (١٧,٦٪) فـالـزـرـقاءـ (١٥,٢٪) وـتـتـوـزـعـ بـقـيـةـ الـأـسـرـ عـلـىـ مـحـافـظـاتـ الـمـلـكـةـ، وـتـحـظـيـ الـطـفـيـلـةـ بـالـحـصـةـ الـأـقـلـ، إـذـ لـاـ تـزـيدـ عـلـىـ ٤٥ـ٪ـ مـنـ عـدـدـ الـأـسـرـ الـكـلـيـ.

٣. دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤.

٤. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد ٥٤، ٢٠٠٢.

٥. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة البشرية في الأردن ١٩٧٦، والكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٣.

٦. وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، ٢٠٠٣-٢٠٠٢.

٧. التدويني والمصاوي، ٢٠٠٢.

أو تفككها أو في كفاءة أدائها لوظائفها وفي نوعية حياتها وتقاعلات أفرادها فيما بينهم ومع المجتمع.

يتمتع سكان الأردن بمستوى تعليمي مرتفع مقارنةً بسكان كثير من الدول النامية وحتى المتقدمة اقتصادياً. ويشكل الطلبة في المراحل الأساسية والثانوية ٢٥,٦٪ من عدد السكان الكلي، أي أكثر من ربع السكان، وتشكل الطالبات ما نسبته ٤٩,٢٪ من هذه النسبة.^٨ ويقاد يكون جميع الذكور والإإناث في الفئة العمرية ١٢-٨ سنة ملتحقين بالمدارس. وبعد سن الثالثة عشرة تبدأ معدلات الالتحاق بالانخفاض، خاصة للذكور، ليبلغ المعدل ٩٠٪ لكلا الجنسين حتى سن الخامسة عشرة. وعند سن الخامسة عشرة يبرز التباين بين الجنسين، حيث يبلغ معدل التحاق الإناث ٩٥٪ بينما يبلغ معدل الذكور ٩٠٪. وتستمر الفجوة بين الجنسين حتى سن العشرين، حيث يصل معدل الالتحاق بالنسبة للإناث ٤٢٪ مقابل ٢٨٪ للذكور. ولا يوجد نمط واضح لهذه الفجوة بين سن الحادية والعشرين والرابعة والعشرين. وربما يعود الانخفاض في نسب التحاق الذكور بالتعليم في الفئة العمرية ٢٠-١٠ سنة إلى انصراف الذكور إلى العمل في سن مبكرة لمساعدة أسرهم على مواجهة متطلبات الحياة.

تشير معلومات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة السكان الأميين تبلغ ٩,٩٪، لكن النسبة ترتفع بين الإناث لتصل إلى ١٤,٩٪.^٩ وفي حين أن نسبة الذكور الذين يقل مستوى تعليمهم عن الثانوي تزيد على نسبة الإناث، فإن نسبة الإناث الحاصلات على التعليم الثانوي

وتشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى تذبذب عدد عقود الزواج بين الأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٣، إلا أن معدل الزواج الخام انخفض من ١٠,١ بالألف في عام ١٩٩٣ إلى ٨,٩ بالألف في عام ٢٠٠٣. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن ٤٩,٩٪ من هم في الأعمار ١٥+ متزوجون و٤٥,٤٪ غير متزوجين، في حين أن ٧,٤٪ إما أرامل أو مطلقات أو منفصلين. كما أن نسبة الذكور المتزوجين أقل من نسبة الإناث المتزوجات، حيث تبلغ ٤٨,٦٪ و٥١,٢٪ على التوالي. وهذا يعني ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين الذكور وإناث، ويعود هذا إلى أسباب اجتماعية واقتصادية متعددة.

وتشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى تقارب في عدد وقائع الطلاق، فقد بلغت ٨٢٠٠ حالة طلاق في سنة ٢٠٠٠، بينما بلغت ٩٠٠٠ حالة تقريباً في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣. وبقي معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان) متراوحاً بين ٦-١٧,١ بالألف. وهناك عدداً من المواضيع المتعلقة بالطلاق والتي تستحق الاهتمام والدراسة المعمقة، مثل الطلاق والانفصال أثناء فترة الخطوبة، والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن الطلاق، وتأثير الطلاق على أعضاء الأسرة وخاصة الأطفال منهم. وقد تم سن قانون مؤقت للخلع يحق بموجبه للزوجة الراغبة في الانفصال عن زوجها طلب الانفصال في المحكمة على أن تعيد للزوج ما كان قد دفع لها. وهناك حالات عديدة من الخلع تستحق الدراسة للوصول إلى تصور واضح للعوامل التي تؤثر في تكوين الأسرة

^٨. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٣.
^٩. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، آيار ٢٠٠٤.

لحسابهم الخاص (٩,٨٪)، ونسبة أقل تعمل دون أجر لدى الأسرة أو غيرها. وتشير هذه النسبة إلى اعتماد الأردنيين في كسب رزقهم على الوظيفة والعمل لدى الآخرين بشكل كبير وإلى عدم شيوع الأعمال الحرة أو الخاصة. وتشير البيانات إلى انخفاض معدل العمل دون أجر لدى الأسرة، مما يشير إلى تراجع الوظيفة الاقتصادية للأسرة التي لم تعد المشغل الرئيسي لأعضائها بشكل عام. وهذا عكس ما كان شائعاً حين كانت الأسرة بجميع أفرادها تعمل في الزراعة. وقد شهدالأردن تراجع إسهام الزراعة في الناتج القومي وتتقاسم العاملين في الزراعة وهجرتهم إلى المدن. ومن أسباب هذا التراجع شح المياه وضعف المردود الاقتصادي للزراعة، وخاصة لصغار المزارعين الذين يفضلون الالتحاق بوظيفة حكومية لما توفره من دخل ثابت.

إن أهم أنماط التغيرات في الخصائص الاقتصادية لأرباب الأسر هو التحول من العيش في الريف إلى العيش في المدن الصغيرة أو الكبيرة، وما تبع ذلك من تحول من المهن الزراعية إلى المهن الإدارية والخدمية الحكومية والحرفة، خاصة بين الأجيال الشابة. وتزداد كذلك نسبة الذين يستأجرون بيوتهم من الجيل الجديد وتقل لديهم حيازة الأراضي مقارنة بالجيل السابق من أرباب الأسر. وقد ولد هذا التحول لدى الشباب اتجاهات سلبية نحو المهن اليدوية والحرفية، إذ يعزف عشرات الآلاف من الشباب الذين ينتظرون الوظيفة الحكومية عن هذه المهن في الوقت الذي يوجد فيه عشرات الآلاف من العمال الوافدين الذين يقومون بهذه الأعمال. ومن هنا يجب العمل على تعديل اتجاهات

والجامعي المتوسط أعلى من نسبة الذكور. لكن الذكور أكثر من الإناث في مرحلة التعليم الجامعي بما فوق، إذ تشكل الإناث ٤٩,٨٪ من طلبة البكالوريوس الملتحقين في الجامعات الأردنية لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويرتبط هذا بميل الإناث إلى الزواج في سن مبكرة مقارنة بالرجال، وإن أصبح الاتجاه السائد الآن هو الالتحاق بالجامعة لنيل البكالوريوس قبل الإقدام على الزواج. وتشير أرقام خريجي الجامعات إلى تنامي أعداد الإناث في العقود الأخيرة حيث فاق عددهن عدد الذكور في بعض الكليات، خاصة الإنسانية منها.

ترتبط مصادر دخل الأسرة الأردنية بطبيعة العمل والنشاط الاقتصادي الذي يزاوله العاملون في الأسرة.^{١٠} فبحسب مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فإن مصدر دخل ٥٧,٥٪ من الأسر هو الأجر والرواتب، و ١١,٤٪ مصدر دخلها من العمل لحسابها الخاص، و ٢٠,٦٪ من الأسر ذات دخل تحويلي، بينما تشكل الإيجارات أو الملكية مصدر دخل ٤,٧٪ و ١,٣٪ من الأسر على التوالي. وتشير معلومات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن معدل النشاط الاقتصادي الخام بلغ ٦,٢٪، ويتفاوت هذا المعدل بين الجنسين، حيث بلغ ٦,٣٪ للذكور و ١,٧٪ للإناث، في حين بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان ١٥ سنة فأكثر ٤,٣٪، ومعدل مساهمة المرأة ١٢,١٪.

إن أغلبية المشغليين الأردنيين، ذكوراً وإناثاً، هم مستخدمون بأجر (٥,٨٪)، وقليل منهم أصحاب عمل (٧,٧٪) أو يعملون

.١٠. دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠٠٣-٢٠٠٢.

الشباب وسلوكياتهم نحو العمل اليدوي والحرفي، وتعزيز قيم الاعتماد على الذات وروح المبادرة والمغامرة والريادة.

أما بالنسبة لملكية المسكن فإن ٢٦,٢٪ من الأسر في المملكة تملك مسكنها و٢٢٪ تستأجره ونسبة قليلة لديها ترتيبات أخرى للسكن. وتفاوت هذه النسب بين الريف والحضر، ففي حين تملك ٢٥٪ من الأسر الريفية مساكنها، فإن ١,٦٤٪ من الأسر الحضرية تملك مسكنها. وأكثر الأسر امتلاكاً لمساكنها هي التي تسكن في عجلون (٤٪) ثم المفرق (٨٪) تليهما جرش (٦٪) ثم البلقاء (٥٪). وأقل الأسر امتلاكاً لمسكناها هي الأسر التي تقيم في العقبة (٥٪)، تليها الأسر التي تسكن في عمان (٦١٪) ثم الزرقاء (٦٤٪) ثم الطفيلة (٥٪). وهكذا يبقى السكن أحد المشاكل التي تواجه الأسر، خاصة الأسر الفقيرة، والمحاجين وذوي الدخل المحدود. ويشير مسح أجرته وزارة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٢ إلى وجود ٢٦٠ أسرة بحاجة إلى مسكن ولا تستطيع امتلاكه أو لا تستطيع حتى التقدم لطلب قرض لبناء المسكن.

وتواجه أعداد متزايدة من الأسر الأردنية مشكلة الفقر والبطالة وما قد يترتب عليهما من مشاكل اجتماعية وأسرية تعيق الأسرة عن القيام بواجبها. إذ بلغ معدل البطالة في الأردن ١٤,٥٪ للجنسين معاً، إلا أنه أعلى بين الإناث منه بين الذكور، إذ بلغ ٨٪ و٢٠٪ على التوالي. وتشير الأرقام كذلك إلى ارتفاع نسبة التعلّم بين السكان في

١١. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٣. الكتاب الإحصائي السنوي. ص ٤٤، ٤٧.

الفئات العمرية ١٥-٣٤، وتبلغ أعلى نسبة تعطل في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة (٤١,٢٪)، تليها الفئة العمرية ٢٥-٣٩ سنة (٣٣,٣٪)، ثم فئة الشباب ١٥-١٩ (١٦,٥٪).^{١١} وتشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بأن نسبة الأفراد الذين يقع معدّل إنفاقهم دون خط الفقر المطلق بلغت ١٤,٢٪ من السكان في عام ٢٠٠٤، وأن نسبة أفراد الأسر المعرضين للوقوع في براثن الفقر هي ١,٨٪، ونسبة الفقراء الذين يعانون من فقر مزمن هي ٤٪ من السكان. وتشير دراسات الفقر والبطالة إلى وجود ارتباط واضح بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والفقر، حيث تتفاوت المستويات التعليمية لأرباب الأسر التي يقع إنفاقها ودخلها تحت خط الفقر، كما أن نسبة الأمية بينهم أعلى بكثير منها بين غير الفقراء أو عند مجموعة السكان. كما أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الفقر والبطالة وحجم الأسرة الكبير.

أما فيما يتعلق بوضع الأسرة في التشريعات الأردنية، فقد افتقرت هذه التشريعات، حتى عهد قريب، إلى القوانين التي تراعي الأسرة ككيان مستقل وتحميها وتمكنها من القيام بوظائفها. إذ أن التشريعات استهدفت حماية حقوق الفرد أو مجموعة الأفراد على مختلف الأصعدة، ولم ترتبط بسياسة أو نهج متكامل يرمي في نهاية الأمر إلى حماية مصالح كيان معين، سواء كان هذا الكيان هو الأسرة أو غيرها. ولعل أبرز مظاهر الضعف في هذه التشريعات هو افتقارها إلى آليات وطنية تترجم التزامات الأردن بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بالأسرة إلى سياسات وبرامج وخطط عمل إجرائية وتحولها إلى واقع ملموس.

محاور الإستراتيجية

تم تحديد ثمانية محاور، يتناول كل منها جانباً من جوانب حياة الأسرة، ويطرح كل محور أولويات القضايا التي تستوجب التدخل، لتحقيق نوعية حياة أفضل للأسرة الأردنية وتعزيز دورها في بناء الفرد والمجتمع. وتشكل هذه القضايا المنطلق الأساسي للخطة التنفيذية الوطنية، التي قام المجلس بتطويرها بالتعاون مع جميع الشركاء من المجتمع المدني ومن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وهذه المحاور هي:

المحور الأول: تكوين الأسرة وعناصر تمتين بنيتها.

المحور الثاني: الوظائف الأساسية للأسرة وأساليب تمكينها من أدائها لوظائفها.

المحور الثالث: الدور الثقافي للأسرة كحافظة للهوية وللقيم الثقافية في زمن العولمة.

المحور الرابع: مكانة الأسرة وتنظيم شؤونها في القوانين والتشريعات الوطنية.

المحور الخامس: السياسات الأسرية وتكاملها في إطار السياسات الإنمائية الوطنية المستدامة.

المحور السادس: الاحتياجات والحقوق الأساسية للأسرة ومشاركتها في الحياة العامة.

المحور السابع: الأسرة المغتربة وصلاتها بالوطن.

المحور الثامن: التهديدات الاجتماعية والصحية والبيئية والأمنية لكيان الأسرة.

المotor الأول: تكوين الأسرة وعناصر تمتين بنيتها

من عدد الأسر الكلي، وتزداد نسبة هذه الأسر في الريف، حيث تبلغ ما يقارب ٢٧٪ من الأسر المعيشية الريفية مقابل ١٦٪ من الأسر المعيشية الحضرية.^{١٢} وتبين نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠٠٢ أن معدل الإنجاب قد انخفض من ٤,٧ طفل لكل سيدة في عام ١٩٧٦ إلى ٣,٧ طفل لكل سيدة في نهاية عمرها الإنجابي عام ٢٠٠٢.^{١٣} ومع هذا يبقى معدل إنجاب المرأة في الأردن من أعلى المعدلات في بلدان مماثلة وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعود سبب انخفاض معدل الخصوبة بشكل أساسي إلى زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات بالإضافة إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة للإناث والذكور معاً؛ إذ تبين الإحصاءات الرسمية المنشورة عام ٢٠٠١ أن معدل سن الزواج هو ٢٩,٨ سنة للذكور و ٢٦,٥ للإناث.^{١٤}

إن حجم الأسرة مرتبطة بقيم ثقافية تجعل منه شأنًا قرابة يتعلق بالأسرة المتعددة، وفيه كثير من الأحيان، بالأصدقاء والجيران، مما يجعل من الصعب على الزوجين، وخاصة الزوجة، تجاوزها وتقرير عدد الأولاد الذين يرغبان في إنجابهم بغض النظر عن جنسهم. فالأسرة كبيرة الحجم التي تضم عدداً من الذكور هي رأس مال اجتماعي ومصدر فخر: فهي “عزة”. وتبين الدراسات أنه في حال تأخر الحمل تتعرض الزوجة لضغوط عديدة من قبل العديد من الأطراف، ولهذا لا تبدأ التفكير في المباعدة بين حمل وآخر إلا بعد أن تطمئن وتشعر بالأمان وبعد أن تثبت خصوبتها وقدرتها على إنجاب الذكور.^{١٥}

يشكل التزايد السكاني الكبير في الأردن ضغطاً كبيراً على

إن السمة السائدة للأسرة في الأردن هي أنها أسرة نووية كبيرة نسبياً. وإن تغير بنية الأسرة من متعددة إلى نووية يعود إلى عدة أسباب منها: التحضر، والتغير في أشكال الملكية الزراعية، والتحول من المهن الزراعية إلى المهن الإدارية والخدمية الحكومية، وانتشار التعليم، والرغبة في العيش في منزل مستقل، الأمر الذي أصبح ممكناً نتيجة للاستقلال الاقتصادي للأسرة النواة عن الأسرة الأصل. ومن نتائج التغير في بنية الأسرة انتشار الأسرة التي ترعاها الأم/ الزوجة بشكل مؤقت أو دائم في حالة الطلاق أو وفاة الزوج أو هجرته للعمل في الخارج. ولم يضعف التحول في بنية الأسرة علاقات التكافل والتعاضد، وذلك بسبب عدم قدرة الأسرة النووية على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي التام عن الأسرة الأصل، وبسبب القيم الثقافية المرتبطة بالعلاقات القرابية.

وتتميز الأسرة الأردنية أيضاً بكبر حجمها، إذ تبين دراسة نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٣ أن حجم الأسرة المعيشية هو ٦,١ نفقة و يختلف حجمها في الريف عنه في الحضر، إذ يبلغ حجم الأسرة الريفية ٦,٨ مقارنة بحجم الأسرة الحضرية البالغ ٦,٠. كما يختلف حجمها بين مدينة وأخرى، فأكبرها في معان (٦,٨) وأصغرها في عمان (٥,٨). وتبلغ نسبة الأسر المعيشية المكونة من ٩ أفراد أو أكثر ١٨٪.

١٢. دائرة الإحصاءات العامة. دراسة نفقات ودخل الأسرة ٢٠٠٢، ص ٤٦.

١٣. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٢. مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠٠٢.

١٤. دائرة الإحصاءات العامة. الأردن بالأرقام. العدد ٣، تموز ٢٠٠١.

15. Shami and Taminian. 1990. Women in the Jordanian Labour Force: A Comparison of Urban and Rural Patterns. In *Women, Work, and Social Position in Arab Society*. London: UNESCO/Berg Publishers.

والنساء وتضفي شرعية على إنجابهما للأطفال، ووهيهم اسم العائلة ومكانتها، وعلى انتقال الثروة إليهم. فعقد الزواج هو في الواقع الأساس الشرعي (الديني) والقانوني الذي يشرع لارتباط رجل بامرأة وينظم العلاقة بينهما. ويحدد الإسلام المبررات الأخلاقية للزواج. فبالإضافة إلى الإشباع المشروع للرغبة الجنسية، فإن هدف الزواج هو إنشاء عائلة، وترك ذرية تحمل اسم الأب وعائلته، وحفظ الأنساب بحيث لا ينسلب ولد لرجل غريب عنه نتيجة لعلاقات جنسية غير مفنة. والزواج في الأغلب نظام اجتماعي وليس مسألة فردية تخص طرفيه. فهو يمهد لشبكة علاقات قرائية واجتماعية بين أسرة الزوجين. ولهذا يجري التدقيق في اختيار شريك الحياة، والذي غالباً ما يكون اختياراً تقليدياً تتدخل فيه عائلة الطرفين وذلك لأهمية علاقة النسب والتكافؤ الاجتماعي والطبيقي بين الأسرتين.

ارتفاع سن الزواج في الأردن في السنوات الأخيرة ليصل إلى ٢٩,٨ سنة للذكور و ٢٦,٥ سنة للإناث. وتشير تقارير وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للسنطين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ إلى أن نسبة عقود زواج من هم دون ١٨ سنة متدنية مقارنة بعقود زواج الفئات العمرية الأخرى؛ إذ تبلغ ٤٪ و ٣٪ للذكور و ٥٪ و ٦٪ للإناث على التوالي. إن ارتفاع سن الزواج قد لا يعني إدراكاً أعمق لمتطلبات الحياة الزوجية وتأهيلها أفضل لها. ففي الأغلب، يقتصر الإعداد للزواج على الترتيبات القانونية والاجتماعية والمالية. أما إعداد الزوجين للحياة الزوجية وما تتطلبه من ثقافة جنسية ومهارة التواصل والقدرة على حل المشكلات

مصادره المحدودة وعلى البيئة والبنية التحتية والخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين من تعليم وصحة وفرص عمل. فبالرغم من بناء مدارس وافتتاح مراكز صحية جديدة سنوياً، تبقى هذه المرافق والخدمات عاجزة عن مواجهة الزيادة السكانية. وللتزايد السكاني ارتباط بالبطالة والفقر وما ينجم عنهم من ظواهر اجتماعية سلبية. إذ تبين الدراسات المتوفرة وجود علاقة بين الفقر وكبر حجم الأسرة وفشلها في تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها.^{١٦} هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على صحة الأم ومعدل الوفيات بين الرضع، والبالغ ٢٢ لكل ألف من المواليد، وعلى معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة، وبالبالغ ٢٧ لكل ألف.^{١٧} إن أكثر جوانب هذه القضية يتمثل في عدم الوعي بمخاطر التزايد السكاني. وتوّكّد دراسة عدس ومقدادي، التي أجريت على عينة من الأسر في مناطق مختلفة في الأردن وهدفت إلى استقصاء رؤية الأسر المشمولة بالدراسة للقضايا الملحّة وغير الملحّة وتأثيرها على موقف هذه العائلات الحيادي تجاه قضية التزايد السكاني وعدم إدراكيهم لمخاطرها. إذ أدرجت هذه الأسر قضية التزايد السكاني الكبير ضمن القضايا غير الملحّة أبداً، وكانت الأدنى أهمية بين هذه القضايا.^{١٨}

الزواج مؤسسة اجتماعية تنظم العلاقة الجنسية بين الرجال

١٦. طراونه، محمد. ٢٠٠٤. ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة الأردن. مركز الدراسات الاستراتيجية.

١٧. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، العدد ٢، تموز ٢٠٠١.

١٨. عدس ومقدادي. ٢٠٠٢. مشروع البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية: التقرير النهائي. المجلس الوطني لشئون الأسرة.

في الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق أعلى منها بين الذكور من نفس الفئة العمرية، إذ بلغت ٨٪٢٠ للإناث مقابل ٤٪١٣ للذكور.

وبشكل عام، تتسم العلاقات الأسرية في الأردن بتعارضها مع القيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فالعلاقة بين الأب وبقية أفراد الأسرة، وخاصة الإناث منهم، يغلب عليها في كثير من الأحيان التسلط وغياب الحوار. ويعامل الآباء مع أبنائهم بصفتهم "جهالاً" ليسوا أهلاً للتفكير المستقل، ويررون أن أفضل وسائل التواصل معهم هي تلك التي تثبت سلطة الأب، كإصدار الأوامر والتعليمات. وبين الدراسات في علم اجتماع اللغة أن اقتصر اتصال الوالدين بأبنائهم على إعطاء الأوامر يؤثر على القدرات اللغوية للطفل مستقبلاً، فتصبح أقل تطوراً من قدرات الطفل المتعود على الحوار كوسيلة اتصال بوالديه.^{١٩}

إن للعلاقات الأسرية غير السوية تأثيرات سلبية على تماسك الأسرة وقدرتها على حل مشاكلها. وقد تؤدي، إذا ما اقترنـت بعوامل أخرى مجتمعة ومتداخلة، إلى تفكك الأسرة؛ ومن هذه العوامل الفقر وحجم الأسرة الكبير والطلاق والعنف الأسري وإهمال الوالدين لوظائفهما الأسرية. غالباً ما يكون الأطفال أكثر أفراد الأسرة تضرراً من التفكك الأسري؛ ومن أشد مخاطر هذا التفكك عليهم: ترك المدرسة بهدف العمل، والانحراف، والإدمان، ووقعـهم فريسة للاستغلال المادي والجنسـي. وبين دراسة الطراونة المذكورة آنـنا أن عدم قدرة الوالدين على تأمين الحاجـات الأساسية للأسرة بسبب البطالة والفقر، وخاصة إذا اقـرـنا بحجم أسرة كبير، هو أهم العوامل التي تدفع الأطفال إلى

ومعرفة بأسس تربية الأطفال فهو أمر غير وارد، على الرغم من أهميته في إنجاح الحياة الزوجية. وهكذا يعتمد الزوجان على المعرفة التي اكتسبـاها من خلال معايشـة والديـهما، فيعيـدان إنتاج تجربـتهم الزوجـية دون الأخـذ بعين الاعتـبار أن لكل تجربـة خصـوصـيتها، فـما نـجـحـ في حـالـةـ والـديـهما قد لا يـنـجـحـ فيـ حالـتهـماـ. إذـ أنـ التـغيـراتـ الـاقـتصـاديـةـ والـاجـتمـاعـيـةـ تـطـرـحـ عـلـىـ الزـوـجـينـ مشـكـلاتـ جـدـيدـةـ لمـ يـخـبـرـهاـ والـدـاهـماـ،ـ مماـ يـتـطـلـبـ مـهـارـاتـ وـمـعـرـفـةـ وـطـرـقـ تـنـشـئـةـ تـخـلـفـ عـنـ تـلـكـ التـيـ مـرـاـ بـهـاـ فيـ طـفـولـتـهـماـ.ـ وـلـهـذـاـ لـابـدـ مـنـ إـعـدـادـ الزـوـجـينـ لـلـحـيـةـ الزـوـجـيـةـ وـمـتـطلـبـاتـهـاـ وـعـدـمـ الـاكـفـاءـ بـالـخـبـرـةـ الـمـكـتـسـبـةـ مـنـ الـوـالـدـيـنـ.

تقوم العلاقات داخل الأسرة النووية على مجموعة من القيم والتقاليد التي تقتصر على الزوجين والأبناء، كما تقوم على الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية عن العائلة الكبيرة. وأهم ما يميز العلاقات الأسرية هو تفضيل الذكور على الإناث، وذلك لأهمية رابطة الدم ممثلة في العصبية والعزوة كقيمة ثقافية اجتماعية. ومما يعزز هذا التفضيل علاقات اللامساواة داخل الأسرة، التي قد تؤدي، خاصة في حالة شح موارد الأسرة، إلى حرمان الفتيات من التعليم. وهذا ما تشير إليه الإحصاءات؛ إذ يـبيـنـ مـسـحـ العـمـالـةـ وـالـبـطـالـةـ لـعامـ ٢٠٠٣ـ أنـ نـسـبـةـ الـأـمـيـةـ بـيـنـ الإنـاثـ الـلـوـاتـيـ تـبـلـغـ أـعـمـارـهـنـ ١٥ـ عـامـاـ فـماـ فـوـقـ تـكـادـ تكونـ ثـلـاثـةـ أـضـعـافـ نـسـبـتهاـ بـيـنـ الذـكـورـ منـ نـسـفـ الـفـئـةـ الـعـمـرـيـةـ،ـ إذـ بـلـغـتـ عـامـ ٢٠٠٣ـ ٩ـ٪١٤ـ لـلـإـنـاثـ مـقـابـلـ ١ـ٪٥ـ لـلـذـكـورـ.ـ كـماـ أـنـ نـسـبـةـ الـبـطـالـةـ بـيـنـ الإنـاثـ

19. Bernstein, B.B. 1970. Social Class, Language and Socialization. In P.P. Giglioli (ed.) Language and Social Context. Penguin.

نسبة المواقفات على الضرب مرتفعة جداً، إذ أن ٨٧٪ من النساء قبلن سبباً واحداً على الأقل كمبرر لضرب الزوج لزوجته. وشكلت الخيانة الزوجية أولى الأسباب الموجبة للضرب (٨٢٪)، تلاها حرق الطعام (٦٠٪) وعدم طاعة الزوج (٥٢٪)، ثم إهمال الأطفال (٣٧٪). في حين لم تشكل مخالفة الدين أو عدم احترام أهل الزوج سوى (٢٠٪). وتشير الدراسة أيضاً إلى أن المرأة الريفية والأمية والتي لا تعمل وصغيرة السن أكثر قبولاً للعنف من المرأة المدنية التي تتمتع بمستوى تعليمي عال والتي تعمل والمرأة الناضجة.

وتبيّن دراسة الملتقى الإنساني لحقوق المرأة حول العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني أن من أسباب السكوت عن العنف: المحافظة على كيان الأسرة، ونظام السلطة داخل الأسرة الذي يؤكّد على حل المشكلة ضمن الأسرة الممتدّة، وتهديد الجاني للضحية، والإجراءات القانونية الروتينية.^{٢٢} إن أخطر المظاهر المتعلقة بالعنف لا تمثل في السكوت عنه فحسب، بل في تبريره وتحويله إلى ظاهرة إيجابية. فضرب الطفل هو لصالحة، وبدونه سينحرف أو يتحول إلى إنسان ضعيف الشخصية. أما ضرب الرجل لزوجته فهو من باب الحب: "ضرب الحبيب زبب".

يشكل الطلاق أحد أهم عوامل التقشك الأسري، وخاصة في حالة الطلاق التعسفي. ويرى الإسلام في الطلاق "بعض الحلال إلى الله"، إلا أنه أحله باعتباره الحل الأمثل في حال تعذر استمرار الحياة الزوجية ولحماية الأطفال من العيش في ظروف متواترة. وغالباً ما يترك الطلاق آثاراً سلبيةً على جميع أفراد العائلة، إلا أن هذه الآثار تكون أخف في

ترك المدرسة بهدف العمل. كما أن العنف الأسري، الذي قد يؤدي إلى الطلاق في بعض الحالات، لا يدفع الأطفال إلى العمل فحسب، بل إلى هجر البيت والتشرد، مما يعرضهم للاستغلال المادي والجسدي.

ويقوم العنف الأسري في الأغلب على التمييز القائم على النوع الاجتماعي والسن؛ وإن كان الأول هو الأخطر بسبب ديمومته. ويرتبط التمييز، وخاصة القائم على النوع الاجتماعي، بصور نمطية مستندة إلى رؤية ثقافية للأئنة والذكور، بالإضافة إلى فهم محدد لعملية التنشئة الاجتماعية، مما يعطي الذكور حق تعنيف الإناث، والذكور حق تعنيف الصغار. تشير الدراسات القليلة والمحدودة التي أجريت في الأردن إلى أن الضحايا الأساسية للعنف الأسري هم الإناث: الزوجة والإبنة والأخت والأم، ثم الأطفال من الجنسين؛ وأن الذكور هم المتسببون به.^{٢٣} وأظهرت دراسة جهشان^{٢٤} حول حالات العنف الأسري التي حولت من المراكز الأمنية أو الجهات القضائية إلى المركز الوطني للطب الشرعي في عمان والبالغة ١١٠١ حالة، أن ٩٧٪ من هذه الحالات كانت إيذاء الزوجة من قبل الزوج. تشير نتائج مسح الأسرة لعام ٢٠٠٢ إلى قبول العنفَة للعنف. إذ سُئلت السيدات حول رأيهن فيما إذا كان لضرب الزوج لزوجته ما يبرره لأي من الأسباب التالية: حرق الطعام، التجاذل مع الزوج، الخروج من دون إذنه، إهمال الأطفال، عدم طاعته، إهانته، الخيانة الزوجية، مخالفة الدين، عدم احترام الدين، عدم احترام العائلة. وكانت

٢٠. معهد الملكة زين الشرف. ٢٠٠٢. الفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني.

٢١. جهشان، هاني. بلا تاريخ. العنف الذي تعيشه المرأة الأردنية.

٢٢. الملتقى الإنساني لحقوق المرأة. ١٩٩٨. العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني: الخصائص الديمغرافية للضحايا والجنحة.

-
- ٢. النمو الحضري وال العلاقات الاجتماعية للأسرة.
 - ٤. الزواج والأسس السليمة لتكوين الأسرة.
 - ٥. الإمام بالمواد المتعلقة بالزواج في قانون الأحوال الشخصية.
 - ٦. العنف الأسري وأثره على التماسك الأسري.
 - ٧. الطلاق وأثره على التماسك الأسري.
 - ٨. الأسر التي ترعاها امرأة.
 - ٩. المؤسسات المعنية بشؤون الأسرة.

أهداف المحور الفرعية:

- ١. زيادة المعرفة بخصائص الأسرة وواقعها وتأثير التغيرات الاجتماعية الاقتصادية عليها.
- ٢. زيادة الوعي المجتمعي بالتأثيرات السلبية الناجمة عن كبر حجم الأسرة.
- ٣. زيادة الوعي المجتمعي حول قضايا الأسرة وتأثير التغيرات عليها ونشر الثقافة الأسرية.

حالة الطلاق القائم على اتفاق الطرفين والذي يراعي مصلحة جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال منهم. فالطلاق التعسفي، الذي يقوم به الزوج من دون علم الزوجة، وتنم الموافقة الشرعية عليه من دون التحقق من مبرراته، له تبعات سلبية ليس على الزوجة فقط، بل على الأبناء أيضاً في معظم الأحيان.

تشير تقارير وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ إلى أن عدد حالات الطلاق قد ارتفع من ٨٢٩٨ حالة في عام ١٩٩٧ إلى ١٠٠٣٤ حالة في عام ٢٠٠١ وإلى ٩٧١٩ حالة عام ٢٠٠٢، أي بزيادة تقارب ١٦٪ و ١٩٪ على التوالي. وتشير هذه التقارير إلى إن معظم حالات الطلاق للسنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تركزت في الفئة العمرية ٢٩-٢٠ بالنسبة للجنسين، إذ بلغت نسبة حالات الطلاق في هذه الفئة العمرية إلى المجموع الكلي لحالات الطلاق ٤٦٪ و ٤٤٪ تقريباً للذكور مقابل ٥٠٪ و ٤٧٪ تقريباً للإناث على التوالي. وهذه هي الفئة العمرية التي سجلت أعلى حالات الزواج للجنسين لهاتين الستين لسنوات (٦٢٪ و ٦٢٪ من مجموع زيجات الذكور؛ ٥٠٪ و ٥٢٪ من زيجات الإناث).

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

- ١. التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وأثرها على الأسرة.
- ٢. حجم الأسرة.

٤. العمل على تضمين المناهج التعليمية في الجامعات مساق حول الثقافة الأسرية.
 ٥. توسيع شبكة علاقات الأسرة الاجتماعية.
 ٦. العمل على أن تكون الأسس التي تقوم عليها الأسرة سليمة.
 ٧. نشر الوعي بالمواد المتعلقة بالزواج في قانون الأحوال الشخصية وجعلها في متناول الجميع.
 ٨. زيادة الوعي المجتمعي حول مفهوم العنف الأسري وسياسة الاجتماعي - الثقافي ومخاطره على الفرد والأسرة والمجتمع.
 ٩. تضمين مفاهيم العنف الأسري وطرق الوقاية والحماية منه في البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم.
 ١٠. تعزيز التماسك الأسري وحماية الأسرة من التفكك من خلال الحد من وقوعات الطلاق التعسفي.
 ١١. تمكين الأسر التي ترعاها امرأة.
 ١٢. رفع كفاءة المؤسسات المعنية بشؤون الأسرة

حجم الأسرة: تتميز الأسرة الأردنية بـ حجمها، إذ تبيّن دراسة نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٣ أن حجم الأسرة المعيشية هو ٦,٢؛ ويختلف حجمها في الريف عنه في الحضر، إذ يبلغ حجم الأسرة الريفية ٦,٨ مقارنة بـ حجم الأسرة الحضرية البالغ ٦,٥. كما يختلف حجمها بين مدينة وأخرى، فأكبرها في عمان (٦,٨) وأصغرها في عمّان (٥,٨). وتبلغ نسبة الأسر المعيشية المكونة من ٩ أفراد أو أكثر ١٨٪ من عدد الأسر الكلي، وتزداد نسبة هذه الأسر في الريف، حيث تبلغ ما يقارب ٢٧٪ من الأسر المعيشية الريفية مقابل ١٦٪ من الأسر المعيشية الحضرية.

المحور الثاني: الوظائف الأساسية للأسرة وأساليب تمكينها من أدائها لوظائفها

كانت الأسرة الأردنية قبل ما يقرب من ستة عقود المشغل الرئيسي لأفرادها. إلا أن تفتت الملكية الزراعية وتراجع دور الزراعة في الاقتصاد الوطني ونمو القطاع العام كمشغل رئيسي للأفراد قد أدى إلى تراجع دور الأسرة كمشغل لأفرادها. ومن جهة أخرى لم تشجع السياسات التنموية وبرامجها الموجهة بشكل أساسي إلى الفرد على نمو بديل حديث متمثل بالمشاريع الأسرية. إن انتهاء الدور الإنتاجي للأسرة وما تبعه من اعتمادها على معيل واحد في الغالب قد ساهم بشكل كبير في إضعاف قيم الإنتاج وفي نمو قيم الاستهلاك والاتكال لدى الأجيال الشابة.

المسنون: يبلغ عدد الأردنيين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً فأكثر، ٢٠٣،٣٠٠، يشكلون ٣,٨٪ من عدد السكان.

وكما ذكرنا أنتا، فإن أهم وظائف الأسرة الاجتماعية هي التنشئة، إلا أن هناك شركاء للأسرة في هذه الوظيفة كالمدرسة والأتراب ووسائل الاتصال وعاملات المنازل. فالمدرسة شريك مهم في عملية التربية والتنشئة، يرى فيها البعض بديلاً للأسرة في هذا المجال، وخاصة إذا كان الوالدان أميين، ويرى فيها البعض الآخر مناسفاً قوياً للأسرة التقليدية في هذا المجال. وللأتراب تأثير كبير في مجال اكتساب معايير السلوك الاجتماعي والنظام القيمي، ويزداد هذا التأثير في سنوات المراهقة وفي حالة ضعف تأثير الأسرة نتيجة لتفككها أو لإهمال الوالدين وعدم قضاء الوقت الكافي مع الأولاد.

تشكل وسائل الإعلام الحديثة، كالفضائيات والانترنت، منافساً للأسرة في وظائفها الثقافية والاجتماعية ودورها في تماستك

الأسرة هي الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي لأي مجتمع، والمؤسسة الأولى لإعداد الطفل لأداء واجبه مستقبلياً كمواطن وكعضو في المجتمع. وتستمد أهمية الأسرة من طبيعة الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والبيولوجية التي تقوم بها نحو الفرد والمجتمع. فالأسرة مسؤولة عن منح الفرد الحماية والرعاية، بالإضافة إلى النظام القيمي والمعايير السلوكية. وأهم وظائف الأسرة هي التنشئة الاجتماعية حيث يكتسب الأفراد من خلالها قيمهم الثقافية وهوياتهم الوطنية ووسائل الضبط الاجتماعي. وتعمل الأسرة على بقاء المجتمع واستمراره من خلال تنظيم الاتصال الجنسي بين الجنسين ومن خلال الإنجاب. ومن وظائف الأسرة تقديم الدعم العاطفي والدعم المادي لأفرادها لإشباع حاجاتهم الغذائية والسكنية. والأسرة هي مصدر الأمان والحماية الاقتصادية والنفسية والجسدية للفرد، وهي مصدر المكانة الاجتماعية والاندماج في البناء الاجتماعي القائم والتوافق مع الثقافة السائدة والقيام بمسؤولياته نحو الأهل والمجتمع. وهي المؤسسة الأساسية في تشكيل مقومات شخصية الفرد وسلوكه الاجتماعي. وبالنسبة لحقوق الطفل التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، تقوم الأسرة السوية بتأمين الحقوق التالية بالمشاركة مع الدولة ومنظمات المجتمع المدني: حق العيش، بما في ذلك الحق في المأكل والمأوى والرعاية الصحية؛ وحقوق النماء، بما فيها التعليم وحرية الفكر؛ وحقوق الحماية من الإيذاء أو الإهمال أو الاستغلال.^{٢٢}

٢٢. منظمة العفو الدولية. ١٩٩٩. حقوق الطفل: هنا يبدأ المستقبل. مطبوعات عرباوي.

سلبياً على سلطة الوالدين التقليدية، وخاصة الأب، وتؤدي إلى اهتزاز صورتها كمصدر رئيسي وأولي للمعرفة.

أما المنافس الداخلي والخطير للأسرة في أداء وظائفها فهو العاملات المنزليات. إن أسباب الاستعانة بالعاملة المنزلية الأجنبية كثيرة، ومنها: ازدياد أعباء الأسرة النسوية نتيجة لغياب "العون" الذي كانت تقدمه الأسرة الممتدة، وخروج المرأة إلى العمل، وتدني قيمة العمل المنزلي كمعيار لنجاح المرأة، ورفض الرجل المشاركة في هذه الأعمال، بالإضافة إلى غياب العاملة المنزلية المحلية. وقد تغيب هذه الأسّابِب في بعض الحالات ليصبح الاستعانة بالعاملة الأجنبية مظهراً من مظاهر الاستهلاك الترفيهي التظاهري ودلالة على مكانة الأسرة وجزءاً من رأسمالها الرمزي. إن الاستعانة بالعاملة المنزلية سيف ذو حدين: فقد توفر مزيداً من الوقت للوالدين، وخاصة الأم، لرعاية شؤون الأطفال، أو قد تحل العاملة الأجنبية محل الوالدين وتأخذ وظائفهما الكاملة في التنشئة والرعاية نتيجة تخليهما عن دورهما أو إهمالهما. والعاملة المنزلية الأجنبية، أو حتى العربية، غير مؤهلة في الأغلب للقيام بهذا الدور، كما أن قيمها الثقافية، وأحياناً الدينية، قد تختلف عن قيم الأسرة والمجتمع معاً. وهكذا يتعلم الطفل قيماً ثقافية ومعايير سلوكية غريبة قد لا تتفق مع القيم ومعايير السائد في مجتمعنا، فتتعرض هويته الثقافية إلى التشويش والتشويه، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على لغة الطفل، وهي أداة التفكير والاتصال الأولى، مما قد يؤثر على تحصيله المعرفي لاحقاً.

النسيج الاجتماعي وصيانة الثقافة والهوية الوطنية، لا من حيث المعلومات التي توفرها هذه الوسائل لمستخدميها فحسب، بل أيضاً من حيث القيم الثقافية التي تتضمنها رسائلها والتي تتعارض، في الأغلب، مع القيم الثقافية والمعايير السلوكية السائدة في المجتمع الأردني. وقد انتشرت هذه الوسائل انتشاراً واسعاً في الأردن خلال العقد الأخير، فسطوح البيوت تمتلئ بالصحون اللاقطة، وتنشر مقاهي الإنترنت بكثافة في شوارع المدن وتكتظ بالمستخدمين من مختلف الأعمار على مدار الساعة. لقد أصبحت هذه الوسائل من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها لبناء مجتمع متقدم يواكب التطورات التكنولوجية ويسخرها لتحسين الأوضاع المعيشية لأفراده، إلا أنه من الضروري تلمس جوانبها السلبية بغية العمل على معالجتها. فالكثير من وسائل الاتصال والبرامج الإعلامية، وخاصة تلك الموجهة للشباب، تتميّز بقيم الاستهلاك التظاهري الترفيهي ويخلق حاجات وهمية لدى هؤلاء الشباب قد يؤدي اللهاث وراءها إلى الانحراف. ومن جهة أخرى تؤثر الفجوة بين الآباء وأبنائهم في مهارات استخدام هذه الوسائل، وما يتبعها من فجوة في الأفاق المعرفية تأثيراً

التسرُّب من المدرسة والأطفال العاملون:

تشير دراسة لليونيسف بأن ٣٤٪ من الشباب النشطين اقتصادياً باشروا العمل قبل سن الخامسة عشر، والبعض منهم قبل السادسة من العمر. تبلغ نسبة التسرُّب بين الأطفال من هم دون سن السادسة عشر من المدرسة ٨٪. وأهم أسباب التسرُّب هي الفشل في المدرسة يليه الفقر وال الحاجة للعمل.

وخاصَّةً تلك الموجهة للشباب، تتميّز بقيم الاستهلاك التظاهري الترفيهي ويخلق حاجات وهمية لدى هؤلاء الشباب قد يؤدي اللهاث وراءها إلى الانحراف. ومن جهة أخرى تؤثر الفجوة بين الآباء وأبنائهم في مهارات استخدام هذه الوسائل، وما يتبعها من فجوة في الأفاق المعرفية تأثيراً

بالطبع لا يمكن إلغاء مصادر التنشئة هذه، فعدم إرسال الطفل إلى المدرسة أمر غير وارد؛ كما أن استخدام وسائل الاتصال الحديثة أصبح من ضرورات بناء جيل قادر على التعامل مع متطلبات العصر. إن التناقض بين الأسرة والمدرسة لا يصل، في أغلب الأحيان، إلى حد التناقض لكون الطرفين يحملان القيم الثقافية والمعايير السلوكية ذاتها. لكن قد يصل هذا التناقض إلى حد التناقض في حالة وجود العاملة المنزلية الأجنبية وفي حالة التعرض غير المقنن للبرامج الإعلامية، مما يؤدي إلى خلل في إدراك أفراد الأسرة لأدوارهم وقيمهم الثقافية، ويهدد تماسك النسيج الاجتماعي. إلا أنه يمكن الحد من هذا التضارب إذا كان الوالدان واعين بمخاطر هذه التأثيرات وبكيفية التعامل معها لتجنيب أطفالهم التناقض والتشویش في وعيهم لذواتهم.

ليس هناك دراسة تبين مدى قيام الأسرة الأردنية بوظائفها المتعددة والمعوقات التي تحول دون قيامها بذلك ومدى تأثير التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية على الأسرة وعلى قدرتها على مواجهة ضغوط هذه التغيرات. وقد أدت التغيرات الديمografية والاقتصادية والاجتماعية السريعة والتوجه الحضري والهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر والتغير في تركيب الأسرة وتبدل أدوار المرأة إلى زيادة الضغوط على الأسرة وعلى إمكانية قيامها بوظائفها. كما أن للظروف الأمنية المحيطة بالأردن، ومشاهدة أعمال القتل والتدمير يومياً على شاشات التلفزيون يسبب اضطرابات نفسية لدى الأطفال قد لا تستطيع الأسرة التعامل مع تبعاتها.

وتواجه أسر ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبات جمة تحول دون قيامها بوظائفها بشكل فعال. فنظرًا لخصوصية هذه الفئة وأحتياجاتها المتعددة، فإن العناية بهم تتطلب معرفة متخصصة وجهودا كبيرة إضافة إلى المتطلبات المادية. وقد تعاني بعض هذه الأسر من الإحباط نتيجة لنظرة المجتمع لحالة أبنائها وعدم تقبيلهم، مما يؤدي أحياناً، وخاصة في الحالات المتقدمة، إلى العنف الأسري. وتواجه هذه الأسر تحديات عديدة تمثل في قلة فرص العمل لأبنائهما قليلة، وعدم توفر البيئة المناسبة لهؤلاء الأفراد، من قبيل أماكن العامة ووسائل المواصلات وغيرها، مما يحد من عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمجتمعهم.

ويشكل الفقر والبطالة، وخاصة إذا اقترنا بأسرة كبيرة، أهم المعوقات التي تحول دون قدرة الأسرة على القيام بوظائفها العديدة. وتشير الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية لظاهرة الفقر والبطالة على وجود ارتباط واضح بين هاتين الظاهرتين والمستوى التعليمي لرب الأسرة. إذ بينت أن ٨٦٪ من الفقراء اقتصر تعليمهم على التعليم الأساسي وما دون. ومما لا شك فيه أن أمية الوالدين أو مستوىهما التعليمي المتدني يقلل من قدرتهم على تنشئة أطفالهما وإعدادهم للتكييف مع ثورة المعلومات وتكنولوجيا المعرفة الحديثة.

إن لعدم قدرة الأسرة على القيام بوظائفها لأي سبب تبعات سلبية ليس على أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال منهم، فحسب، بل على مستقبل تنمية المجتمع بشكل عام كذلك. فالظهور المرضية الناتجة

أهداف المحور الفرعية:

١. العمل على أن تكون الأسرة كياناً منتجاً.
٢. تعزيز سلوكيات الوالدية المشتركة في الأسرة.
٣. تعزيز العلاقات الأسرية السوية من خلال التنشئة على قيم المشاركة والديمقراطية.
٤. الحد من التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.
٥. زيادة المعرفة بخصائص ذوي الاحتياجات الخاصة وبحاجات أسرهم.
٦. تقديم الدعم المعرفي والمادي لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
٧. تمكين أسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
٨. توفير آليات لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.
٩. تقديم الدعم المعرفي والمادي لأسر المسنين.

عن فشل الأسرة في القيام بوظائفها، من قبيل جنوح الأحداث وانتشار المخدرات والأمراض النفسية المختلفة، تعطل القدرات الإنتاجية لجزء من المجتمع. كما أن الكلفة المادية والاجتماعية المرتفعة للبرامج التي تعامل مع هذه الظواهر قد تكون على حساب برامج خدماتية ضرورية.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. الموارد الاقتصادية للأسرة.
٢. الرعاية الوالدية المشتركة.
٣. العلاقات الأسرية.
٤. التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.
٥. الخدمات المقدمة لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
٦. الخدمات المقدمة لأسر المسنين.

المحور الثالث: الدور الثقافي للأسرة كحافظة للهوية وللقيم الثقافية في زمن العولمة

الهوية فهي منتج ثقافي-اجتماعي-تاريخي ذو أبعاد، أو طبقات layers. متعددة، كل طبقة منها هي منتج سيرورة ثقافية- تاريخية يتم الترويج لها ضمن سياقات تاريخية متباعدة؛ ومن هنا، فهي ليست جوهراً ثابتاً ومتجانساً. وأما الثقافة فهي رؤية للعالم ترتبط بنمط حياة وتجسد في ممارسات اجتماعية وتقاليد وقيم ومعتقدات تترك بصمتها على الهوية الوطنية. فإذا كانت التعددية والتغير من دلالات الهوية والثقافة، فإن المواطننة تفترض التجانس.

تساهم الدولة الوطنية في خلق هوية وطنية كجزء من سيرورة تحويل الأمة من مجتمع متخيل^{٢٤} إلى واقع يخترق وعي المواطن ويصيغ ولاءاته. وتتضمن هذه السيرورة إعادة كتابة التاريخ ليتم إضفاء طابع القدم على المجتمع المتخيل، وإجراء تعداد سكاني لحصر أفراده، وفبركة تقاليد تميزه عن مجتمعات متخيلة أخرى، وإقامة المتاحف والنصب العامة التي تجسد رموز الهوية التي يتم إنتاجها وتدالوها في خطاب الدولة ووسائلها الإعلامية. وقد تتدخل هذه الهوية، أو تتعارض، مع هويات أخرى تخلقتها جماعات اجتماعية متباعدة أو حركات دينية؛ فتقوم الدولة إما بالتفاوض مع هذه الهويات أو بمصادرتها في محاولة لدمجها أو لاستبعادها من مكونات الهوية الوطنية. وتضفي هذه التفاعلات على الهوية الوطنية طابع التعددية، التي هي القاعدة في جميع المجتمعات، أما التجانس فهو الاستثناء. وينطبق هذا حتى على مجتمع مثل اليابان الذي غالباً ما يوصف بأنه مجتمع متجانس، إلا أن النظرة الفاحصة تكشف تعدديته لا تجانسه.

الأسرة هي الناقل الأول للقيم الثقافية والمعايير السلوكية، فهي وحدة ثقافية بالإضافة إلى كونها وحدة اجتماعية.^{٢٥} فمن خلال عملية التنشئة، تقوم الأسرة بإعادة إنتاج البنى الثقافية؛ فيتشرب الأطفال قيم مجتمعهم والرموز والمعاني التي تشكل هويتهم، ويتأثرون وعيهم بذاتهم وبانتمائهم للمجتمع والولاء له. وتشكل العولمة وتجلياتها الثقافية تهديداً ليس لدور الأسرة كناقل لضامين الهوية الوطنية فحسب، بل للهوية الوطنية ذاتها. إذ تقوم وسائل الإعلام التي تسيطر عليها شركات عابرة الحدود الوطنية بإنتاج "سلع" ثقافية (من وسائل لهو وقيم استهلاكية ترفية وثقافة شعبية) تعزز قيم النظام العالمي الرأسمالي، وتقوم بتوزيعها في أنحاء العالم. ويشكل ترويج هذه القيم تهديداً بـ "الثقافات الوطنية في إطار ثقافي تكرسها وسائل الإعلام هذه".

يشابك مفهوم الهوية مع مفهومي المواطننة والثقافة، وتدخل هذه المفاهيم بحيث تبدو للبعض مرادفات، بينما هي ليست كذلك. فالمواطننة مفهوم قانوني دستوري يشير إلى مجموعة من الحقوق يتمتع بها الأفراد الذين يعيشون ضمن الحدود السياسية لدولة ذات سيادة مقابل واجبات يؤدونها لتلك الدولة. فهي بذلك بمثابة عقد يربط الأفراد بالدولة وينظم علاقتهم بها ويخلق لديهم الوعي بأنهم يشكلون مجتمعاً له خصوصياته الثقافية التاريخية التي تميزه عن مجتمعات أخرى، وبانتمائهم إلى "وطن" يشكل كياناً سياسياً مستقلاً. أما

^{٢٤} محمود، أحمد. ٢٠٠٣. ملتقى العمل للمؤسسين والمخططيين لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي: أوراق العمل الرئيسية. المجلس الأعلى للأسرة بالشارقة.

25. Anderson, Benedict. 1991. Imagined Communities. London: Verso

وفي بداية تكوين الدولة، استقبلت البلاد أيضاً مجموعات يمنية وحجاجية، وتزايدت أعداد السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، الذين كان معظمهم من المشاركين في الثورة العربية وفي حكومة فيصل لاحقاً، أو من الذين استعانت بهم السلطات البريطانية لإدارة الدولة الناشئة. وقد شكلت المجموعات الأخيرة النخبة السياسية للدولة الناشئة، فكونوا أغلبية مجلس وزرائها لفترة من الزمن، واحتلوا المناصب الحساسة في الجهاز الإداري وفي الجيش. وفي العقد الرابع من عمر الدولة الناشئة، تبع هذه الموجات المتتالية من المهاجرين، هجرة ما يقرب من نصف مليون فلسطيني طردوا من وطنهم في عام ١٩٤٨، ونزوح حوالي ٤٠٠،٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ للسبب نفسه.

أدى استقرار القبائل البدوية والهجرات المتتالية خلال فترة تأسيس الإمارة وما قبلها إلى حدوث تغيرات ذات دلالتين: أولاً، تزايد عدد السكان المستقررين مقابل السكان من البدو الرحل، بحيث أصبح الفلاحون يشكلون ٨٥٪ من مجموع السكان؛ ثانياً، التعددية الثقافية للمجموعات المهاجرة التي انصرفت معظمها في السكان المحليين ليشكلوا ملامح المجتمع الأردني قبل عام ١٩٤٨. بالرغم من هذا التحول تمسكت تقارير الرحالة الذين زاروا المنطقة في تلك الفترة بوصف سكان الأردن بأنهم من البدو. وتبنت الدراسات الغربية الحديثة حول تاريخ الأردن وبناء هويته الوطنية هذه الرؤية دون تمحیص.^{٢٦} وقد عززت السياسات البريطانية، وخاصة تلك المتعلقة ببناء الجيش، عملية بَدْونة المجتمع

خلفت الحرب العالمية الأولى خارطة سياسية جديدة للمنطقة العربية، فتشأت دول وطنية لم تكن قائمة من قبل، وغيرت حدود دول كانت قائمة تاريخياً. فنتيجةً لتقسيم ما كان يعرف أشاء الحكم العثماني ببلاد الشام، برزت إلى الوجود أربعة دول بحدود دولية معترف بها، لم يشكل أي منها بحد ذاته وبحدوده الحالية كياناً سياسياً مستقلاً وذا سيادة عبر التاريخ. وشهدت المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن في العقود الأخيرة التي سبقت لتشكل الدولة الوطنية تحولات اجتماعية هامة تمثلت في تزايد الاستقرار الفلاحي. فالإصلاحات العثمانية شجعت العديد من القبائل البدوية على الاستقرار والتحول إلى الزراعة، وجدت أعداداً متزايدة من الفلاحين المصريين والفلسطينيين والحوارنة ليعملوا في زراعة الأراضي المستغلة حديثاً، بالإضافة إلى العديد من التجار والحرفيين والمزارعين الذين منحوا فرص الملكية والعمل والاندماج في المجتمع.^{٢٧} واستقبلت المنطقة أيضاً العديد من رجال الدولة العثمانية (معظمهم من الأكراد المقيمين في دمشق ومن اللبنانيين) اختار بعضهم الاستقرار في الأردن بعد سقوط الدولة. هذا، بالإضافة إلى موجات من المهاجرين الشراكسة والشيشان والأرمن الذين استقروا جميعاً في المناطق الحضرية.

٢٦. أبو الشعر، هند. ١٩٩٥. إربد وجوارها (ناحية بنى عبيد) ١٨٥٠-١٩٢٨. سلسلة منشورات بنك الأعمال.

٢٧. كمثال على هذه الدراسات، أنظر: Lane, Linda. ١٩٩٤. *Home and Homeland: The Dialogic of Tribal and National Identities in Jordan*. Princeton University Press; Shryock, Andrew. ١٩٧٤. *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan*. University of California Press; ناشر، سيفانى، بلا تاريخ. "بناء المواطن وفهمها المتغير في الأردن." ورقة غير منشورة. مثلاً، تشير ناشر في مقدمة إلى أنه بعد انضمام الضفة الغربية إلى الأردن، أضيف حوالي ٩٠٠ ألف فلسطيني إلى "سكان الأردن المؤلفين من ٤٠٠ ألف بدو".

هوية الشعب الأردني الوطنية القومية.

واكب سيرورة إنتاج الهوية الوطنية الأردنية بُعد آخر يتخذ من الحادثة مرجعية له، وتجلى هذا البعد في مؤسسات الدولة الحديثة ونظام التعليم وتخطيط المدن والهندسة المعمارية وأسلوب الحياة الحديثة (من أثاث ولياس ووسائل ترفيه ولهو، الخ) التي تسربت بنسب متفاوتة إلى جميع طبقات المجتمع وفئاته. وشكل هذا البعد للهوية أطاراً للأبعاد الأخرى بحيث تم تأويلاً لها لتتواءم معه. وقد ازداد التركيز على هذا البعد مؤخراً بتأثير العولمة وتدفق المعلوماتية ورغبة الدولة الوطنية في خلق مجتمع يواكب متطلبات العصر. وتشكل سياسات الدولة بإدخال تكنولوجيا المعلومات وتعيمها في المجالات العامة والخاصة رمزاً لهذا التأكيد على البعد الحداثي للهوية.

لا تمثل الدولة الفاعل الوحديد في إنتاج الهوية الوطنية، فالحركات السياسية والدينية والمجتمعات المحلية تخلق هي الأخرى هوياتها الخاصة بها. وتلتقي هذه الهويات، في بعض أبعادها، مع الهويات التي أنتجتها الدولة وتعارض مع أبعادها الأخرى. فهناك هويات طرحتها الحركات القومية العربية والحركات الإسلامية، وهويات محلية طرحتها الجمعيات مثل روابط العائلات والقرى والتجمعات العشائرية والمناطقية. لم تتعارض هذه الأخيرة مع الهوية الوطنية، بل تم توظيفها في أشكال تمثيل الدولة المنطلقة من الأسرة أو العشيرة، فالجميع، من روابط محلية وبنى ثقافية متباعدة، ينضوي تحت الخيمة الأردنية. إلا أنها تصادمت، على فترات متباعدة، مع الهويات الفوق-وطنية التي

الأردني برمتها. إذ انطلقت هذه السياسات من أن الأردني “بدوي” بطبيعته، متجاهلة التباين في نمط العيش والبني الثقافية المتعددة لسكانه التي تركت بصمتها على تشكيل هذه الهوية.

لقد روجت الدولة في أوقات متباعدة رموزاً مختلفة كمحددات للهوية الوطنية. وبعد أن استقبل الأردن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وبعد الوحدة بين الضفتين، جرى الترويج لخطاب “الأسرة الواحدة”， وتم إنتاج وتداول برامج إعلامية، بما فيها الأشعار والأغاني الشعبية، كرموز لهذه الهوية.^{٢٨} وفي فترات تاريخية أخرى، جرى الترويج لرموز للثقافة البدوية كمحددات للهوية الوطنية. واستخدمت رموز هذه الثقافة في تزيين الفضاءات الخاصة وال العامة، وقام الإعلام العام بإنتاج المسلسلات والأغاني التي تحظى بالقيم البدوية.

يشكل البعد العربي الإسلامي لهوية الدولة الوطنية أحد أهم أسس شرعيتها. إذ قدمت الدولة الأردنية نفسها على أنها التعبير الأمثل للثورة العربية الكبرى التي فجرتها أسرة هاشمية تتحدر من نسل الرسول الكريم وينتمي لها مؤسس الدولة. وقد أكد الدستور الأردني، وفيما بعد، الميثاق الوطني الأردني ووثيقة الأردن أولاً على البعد العربي- الإسلامي للهوية الأردنية. فيشير الميثاق الوطني الأردني، مثلاً، إلى أن الحضارة العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية هي قوام

^{٢٨}. الجريبي، محمد. ٢٠٠٣. الإذاعة الأردنية في مرحلة الخمسينيات: دورها في المجال العام وبثورة الشخصية الوطنية. في: هاني الحوراني وأخرون (محررون). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي. مركز الأردن الجديد للدراسات.

يشكو المتخوفون من التأثيرات الثقافية للعولمة أن تقوم بدور بوتقة كونية تصرّح جميع التباينات الثقافية في إطار ثقافية عالمية تروج لها وسائل إعلام الاقتصاد العالمي. صحيح أن التطور الدراميكي الذي شهدته وسائل الاتصال والمواصلات خلق جمهوراً متربطاً يتصف بالعالمية بشكل مطرد وأرسّت بنور الوعي لدى أعداد متزايدة من الناس بالعيش على كوكب موحد متربطاً. إلا أن هذه الرؤية تتزعّز "الفاعلية" عن البنى الثقافية المحلية وتجعلها متألقة للثقافة المهيمنة لا حول لها ولا قوّة. صحيح أن المجتمعات أصبحت أكثر إدراكاً، وربما احتراماً أيضاً، للتّنوع في منظومات العالم الثقافية، وأن التنوع، وخاصة في الثقافة الشبابية، بات في حالة تضاؤل، إلا أن التّفاعلات الثقافية المكثفة التي تجرّها العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى التجانس، بل قد تؤدي إلى العكس من ذلك. إذ تتحدى العولمة المجتمعات والجماعات وتدفعها إلى تحديد هويتها، فتلجاً هذه أكثر فأكثر إلى استئهام تراها وماضيها للتأكيد على هويتها "العرقية" مقارنة بالهوية "العالمية" المنقطعة الجذور. وما الحركات الأصولية، في جزء منها، إلا ردّ فعل على خوف هذه المجتمعات من ابتلاع العولمة الثقافية لهويتها الثقافية. لهذا تحاول إثبات هوية محددة عن طريق استرجاع التراث بصيغة الأصلية متجاهلة سياقاته التاريخية والثقافية. ومن جهة أخرى، لا تسعى العولمة إلى خلق مجتمعات مماثلة للمجتمعات الغربية من حيث امتلاك التكنولوجيا والمعرفة والقدرة العسكرية، بل إلى خلق مجتمعات ذات حاجات مماثلة لحالات المجتمعات الغربية ل تستهلك ما تنتجه العمالة الدولية لصالح الشركات عابرة الحدود القومية.

لم تتوافق في أبعادها مع تاویلات الدولة للعروبة أو الإسلام، أو حين طرحت هذه نفسها كبديل وحيد للهوية الوطنية.

تلخيصاً لما سبق نقول إنه لا يمكن اختزال الهوية في معيط واحد، فهي منتج لنشاط ثقافي حي يشكل الوعي بالذات وبالآخر، وهو وهي قادر على إضفاء تأویلاته الذاتية على العالم وعلى الاختلاف. قد يرى البعض في تعددية الهوية تهديداً لوحدة المجتمع لما قد تخلقـه من تشرذم، إلا أن التعددية، كما أكدت على ذلك وثيقة الأردن أولاً، هي مصدر قوة لمجتمع مدني حديث ومتّمسـك. إلا أن هذا التماسك مشروط بتفعيل علاقات العقد الاجتماعي؛ فوحدة الأشياء هي نتاج اختلافها لا تشابهـها. إن الاعتراف بالتعددية والتخلـي عن سياسة فرض هوية واحدة تستوعب الهويات الأخرى أمر تعرّفـه مجتمعات تضم جماعات ثقافية متباعدة مثل الولايات المتحدة؛ إذ تخلـت هذه عن سياسات البوتقة melting pot التي تصرّح كل هذه الهويات في هوية واحدة، فسمح للهويات المركبة hyphenated identities (من قبيل الأميركيـانـالعرب، الأميركيـانـالهنـودـالخـ) بالتعبير عن ذاتها بكل حرية. فالمواطنة هي التي تحدد حقوق وواجبات هذه المجتمعات، أما الهوية فهي نتاج ثقافي تعبـر عن وجدانـهم وليس عن ولائهم أو انتمائـهم. وهذه هي السياسة التي تؤكد عليها وثيقة الأردن أولاً التي نادت بتكرـيس مفهـوم المواطنة وإلى احـترام تنوع أصول واتجـاهات ومشـاعـر جميع الأرـدنيـينـ الذين يتوجـب عليهم بدورـهم احـترام قوانـينـ الدولة وصـونـ وحـماـيةـ استـقرارـها وأمنـهاـ الوطنيـ.

أهداف المحور الفرعية:

١. التوعية المجتمعية بمفاهيم المواطنة وتعزيز الانتماء.
٢. إبراز التعددية الثقافية في المجتمع الأردني وتنشئة أفراد الأسرة على احترامها.
٣. توعية الأسرة بمفاهيم المواطنة والتعددية لتنشئ أطفالها على مبادئ الاحترام المتبادل والتسامح والمساواة.
٤. بناء اتجاهات وسلوكيات حول التعددية الثقافية للحد من التعصب والفتؤية.
٥. العمل على تجسير الفجوة المعرفية بين أفراد الأسرة وبناء أجواء الثقة والتعاون.
٦. تيسير وصول الأسر إلى تكنولوجيا المعرفة.
٧. التعرف على تأثير تكنولوجيا المعرفة على العلاقة بين أفراد الأسر.
٨. التعرف على تأثير العولمة على قيم المجتمع الأردني وعلى سلوكيات أفراد الأسرة.
٩. تنمية قدرة أفراد الأسرة وإكسابهم المهارات لمواجهة العولمة الثقافية.
١٠. حماية الأطفال من التعامل غير الموجه مع تكنولوجيا المعرفة ووسائل الاتصالات.

تلخيصاً لما سبق، يمتاز الأردن بتنوعه الثقافي الذي تبلورت عبر تاريخه الحديث. إن هذه التعددية مصدر غنى وإثراء للأردن، ولكنها قد تحول إلى عامل هدم في حال إلغاء المواطنة وفي حال غياب الاعتراف بالاختلاف واحترامه. من جهة أخرى، يطالب المتغوفون من تأثيرات العولمة بإغلاق المنافذ المطلة على العالم الخارجي حمايةً للثقافة الوطنية والهوية الوطنية، وهو أمر غير وارد بسبب استحالة تحقيقه، فإغلاق النواخذة سيخلق سجنًا كبيرًا يعني سكانه من كبت الحريات وغياب حقوق الإنسان، أما فتحها على مصراعيها أمام سيل العولمة الجارف، فسيجرف جذور المجتمع الثقافي ويجعل منه مجتمعاً متلقياً لثقافات أخرى. إلا أنه لا بد من فهم تأثيرات مخرجات العولمة، وخاصة الانترنت والفضائيات، على إدراك الأفراد لهويتهم الثقافية وبخاصة الأطفال.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. المواطنة والانتماء.
٢. التعددية الثقافية.
٣. التنشئة الاجتماعية والمواطنة.
٤. التعصب والفتؤية.
٥. الفجوة المعرفية بين أفراد الأسرة.
٦. قدرة الأسرة على التعامل مع العولمة الثقافية.
٧. تعامل الأطفال مع الانترنت والفضائيات.

المotor الرابع:

مكانة الأسرة وتنظيم شؤونها في القوانين والتشريعات الوطنية

مصالح الأسرة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة هو توجّه حديث النشأة، حيث أن القوانين والتشريعات غالباً ما تعنى بحماية حقوق الفرد أو مجموعة من الأفراد من دون الالتفات إلى موقع الأسرة ككيان قائم بذاته يحتاج إلى الحماية القانونية بصفته تلك وليس فيما يخص أفراده فحسب.

إن العملية التشريعية التي ترتكز على مصالح الأسرة يجب أن تتبنّى نهجاً تشريعياً ينطلق من مصالح الأسرة، أو ما يمكن تسميته "نهج تشريعي من منظور أسري". ويقوم هذا النهج على رؤية متكاملة تتعدي تعديل النصوص القانونية بين الفنية والأخرى بما يتاسب وتوفير حماية أكبر لفئة من الفئات داخل الأسرة، إلى النظر إلى حزمة التشريعات القانونية بمجملها دونما تقرير، والتحقق من مدى ارتكازها على توفير الحماية لمصالح الأسرة ككيان أصيل مكمّل لمصالح أعضائه، والتحقق أيضاً من وجود تواافق بين النصوص في مختلف القوانين، والتأكد من انتقاء وجود أدنى تعارض بينها في توفير الحماية لهذا الكيان وأفراده. ليس هناك تعريف واضح لمفهوم النهج التشريعي من منظور أسري، إلا أنه بإجراء مقاربة لعملية استحداث تعريفات جديدة في أدبيات الأمم المتحدة يمكن الخروج بالتعريف التالي: "الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأسرة ككيان قائم بذاته عند رسم السياسات التشريعية والإجراءات الوطنية على المستوى الكلي دون أن تطغى مصالح هذا الكيان على مصالح وحقوق أفراده، وإدماج قضايا الأسرة في المجرى الرئيسي لتلك السياسات والإجراءات، وإنشاء الآليات الوطنية لمراقبة

تعتمد عملية تنمية الأسرة على ضمان الحقوق الشرعية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ووضع السياسات التشريعية التي تضمن تحقيق مستوى أفضل من الحياة الكريمة لهم، مما يتطلب مراجعة السياسات والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالأسرة وحقوقها ومجالات حياتها بهدف تطويرها. فالأسرة تشكل حجر الزاوية في عملية بناء المجتمع. وهذا ما أكد عليه الإسلام من خلال تحديده للأطر العامة للأسرة كمنطلق لتحقيق مصالح الأمة.

إن السياسات التشريعية الأردنية، كغيرها من السياسات التشريعية في العالم، لا ترتكز على مصالح الأسرة كمحور من محاور العملية التشريعية. ويخلو الدستور الأردني من الإشارة إلى نص يعزّز موقع الأسرة، وقد اقتصر بحث الدستور على حقوق الأردنيين باعتبارهم أفراداً وليسوا أسراء، ولم يعتبر الأسرة شخصية معنوية قانونية تتمتع بحقوق وترتبط عليها واجبات، وإنما تكون من أفراد هم موضوع النصوص القانونية. إن مراجعة شاملة للتشريعات الأردنية تبيّن أنها تشريعات قديمة العهد في مجملها، استند المشرع في سنها إلى المدارس التقليدية التي تهدف إلى حماية حقوق الفرد أو مجموعة من الأفراد دون أن ترتبط بسياسة أو نهج متكامل يرمي في نهاية الأمر إلى حماية مصالح كيان معين، كالأسرة مثلاً. وقد لا يبدو ذلك غريباً إذا علمنا أن الاهتمام بالأسرة من الناحية التشريعية يعد مبادرة حديثة العهد حتى على الصعيد الدولي. كما أن التوجّه المتعلق بالالتفات إلى

تنفيذ هذه السياسات والإجراءات.²⁹

والتدخل من أجل حمايتهم من العنف الأسري عن طريق نزعهم من أسرهم ووضعهم في دور الإيواء لتوفير الحماية لهم.²⁹

ويستند الرأي الذي يؤيد تدخل الدولة في تنظيم شؤون الأسرة، وهو الأكثر قبولاً، إلى أن الدولة هي المسؤولة أمام شعبها وأمام المجتمع الدولي عن توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع مواطنيها، ويترتب على هذه الحقوق التزامات الدولة بإنشاء المدارس والمستشفيات وتوفير التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والعمل على وضع البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر والبطالة وغيرها من مقومات عملية التنمية الشاملة والمستدامة. عليه، فالدولة ترى أن لها الحق في التدخل في بعض الشؤون الخاصة للأسرة، مثل تحديد أو تنظيم النسل من أجل السيطرة على التزايد السكاني السريع، وبالتالي التمكن من توفير الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على السواء وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة وقدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين.

ينطلق مبدأ التدخل من موضوع حماية الأسرة، الذي ينطوي على إقامة العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية بهدف ضمان الأمن الاجتماعي. وإذا صح القول بأن الأجيال القادمة ليس لها حقوق طالما أنه لا يترتب عليها واجبات، وأن الأجيال الحاضرة تحتاج إلى تلبية احتياجاتها الأساسية قبل التفكير بالأجيال القادمة، فإن الأسرة، لكونها تضم عدة أجيال، تؤثر في المستقبل مثلاً تؤثر في الحاضر، وبالتالي فإن حماية الأسرة ككيان وكأفراد تكتسي القدر نفسه من الأهمية والاعتبار.

وبناءً عليه، وفي إطار السياسات التشريعية ومفهوم النهج التشريعي من منظور أسري، يمكن تحديد المقصود بالسياسات التشريعية على أنها العملية التشريعية التي تتجاوز الاقتصر على سن النصوص القانونية ضمن المهمة التشريعية المجردة، إلى مهمة شاملة تعتمد على الترابط القانوني بين جميع القوانين الوطنية بشكل يضمن عدم تعارض النصوص القانونية مع بعضها بعضاً بما يتعلق بالموضوعات التي تنظمها هذه النصوص وبما يتيح للدولة مجال التدخل وإحالة تطبيق هذه النصوص على سلسلة متراقبة من البرامج والخدمات من أجل ضمان تنفيذ متكامل لهذه الموضوعات.

إن الحديث عن مبدأ "التدخل" يطرح سؤالاً حول جواز تدخل الدولة في القضايا الخاصة بالأسرة، والحالات التي يمكنها أن تتدخل فيها. ويشكل السؤال نقطة خلافية بين توجهين؛ فبعض الدول، كنيوزيلندا مثلاً، تعامل مع الأسرة ككيان ذي استقلالية خاصة، ينبغي المحافظة عليها في جميع الظروف إلا في حالة فشل الأسرة في القيام بواجباتها. بينما ترى دول أخرى مثل جنوب أفريقيا أنه في حالة عدم توفر سياسات خاصة بالأسرة، فإن على الدولة وضع استراتيجيات من شأنها حماية الفئات المستضعفة داخل الأسرة، والتي تشمل الأطفال والنساء وكبار السن، وتقديم خدمات اجتماعية تلبي حاجاتهم،

29. Department of Economic and Social Affairs. Approaches to Family Policies: A Profile of Eight Countries. United Nations: New York. P.2.

٢. أمان واستقرار الأسرة والسياسات التشريعية الجزائية.
٣. الانفتاح على التطور والحداثة والسياسات التشريعية المتعلقة بالتعليم والتكنولوجيا.
٤. الاكتفاء المادي والسياسات التشريعية المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي.
٥. التمتع بالصحة الجسدية والنفسية والصحة الإنجابية والسياسات التشريعية المتعلقة بالصحة.
٦. التمتع بحياة جيدة والسياسات التشريعية المتعلقة بالسكن والبيئة والترفيه.
٧. التمتع بالحرية والكرامة والسياسات التشريعية المتعلقة بالحقوق المدنية والمشاركة في الحياة العامة.

نصت المادة ١٠٥ من الدستور الأردني على وجوب الرجوع إلى الدين الإسلامي الحنيف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وعلى أن تتولى المحاكم الدينية النظر في الأمور المتعلقة بها.^{٣١} وأشارت المادة ٣٤ من القانون المدني رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ إلى الأسرة ككيان يتكون من الشخص وذوي قرباه، وأعتبرت ذوي القربى كل من يجمعهم أصل مشترك. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لمصطلح "الأحوال الشخصية"، فإن التعريف الدارج لها هو أنها "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات أفراد الأسرة بوصفهم أعضاء

وهناك شواهد عدّة في القانون الأردني على هذه الحماية، إذ ينص هذا القانون على وجوب توفير الحماية للوالدين البالغين وأطفالهما المولودين، وعلى حماية الجنين من التعرض لأي أذى ناجم استخدام الوالدين لمواد ضارة، كالمواد الكيماوية أو المخدرات. ويستدعي توفير هذه الحماية ضمان الصحة الإنجابية للوالدين قبل حدوث الحمل، وبالتالي حماية الجنين من أي إعاقة عقلية.^{٣٠}

إن للأسرة تأثيراً على مستقبل الوطن، ولذا فإنها تتطلب حماية قانونية من نوع خاص. فبالإضافة إلى حقوق أفرادها، هناك مصالح لهذا الكيان يجب مراعاتها عند وضع السياسات والتشريعات الوطنية التي تُعني ب الاحتياجات الأساسية لبناء أسرة فاعلة. وبما أن هذه الاحتياجات كثيرة ومتعددة، فإن القوانين التي تحكمها كثيرة ومتعددة كذلك بحيث تطال أغلبية الفوانين. وبالرجوع إلى مرتزقات الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية وأهدافها ومحاورها، تم تحديد القضايا التالية كركائز أساسية لبناء واستقرار أي أسرة:

١. تكوين الأسرة والعلاقات بين أفرادها وتشريعات الأحوال الشخصية.

30. Williams, Christopher. 2001. Leaders of Integrity: Ethics and Code for Global Leaders. United Nations University: Occasional Papers, Academics Series # 2.

٣١. وفقاً للمادة ١٠٩ من الدستور الأردني، تخضع الطوائف غير المسلمة إلى قوانينها الخاصة التي تطبقها محاكم دينية خاصة. لقد قالت الدولة أن تقتسم سلطتها التشريعية والقضائية مع سلطات دينية وتنزلت عن واجب الرقابة عليها لضمان حماية حقوق المواطنين، مع ما لذلك من تأثير على الحق في محاكمة عادلة ومبدأ المساواة أمام القانون.

في هيمنة الأسرة النووية وازدياد نسبة التعليم بين النساء ومشاركتهن في سوق العمل، وما نتج عنه من زيادة مساهمنهن في ميزانية الأسرة وحصولهن على درجة من الاستقلال الاقتصادي. ورافق هذه التطورات قيام الدولة بدور الرعاية وتدخلها لحماية حقوق الفرد واضطلاعها بمسؤولياتها في نشر التعليم المجاني وتوفير الرعاية الصحية وقيامها بخطوات لتوفير الأمان والحماية.

وقد خلقت هذه التطورات ظروفًا تستدعي التعاون بين أفراد الأسرة ومشاركتهم في المسؤولية كي تتمكن الأسرة من أداء وظائفها. ولا بد أن يواكب القانون التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وأن يتفاعل قانون الأحوال الشخصية مع هذه التغيرات. إن عدم كفاية النصوص التي تنظم أداء أفراد الأسرة في ظل المستجدات والتحديات التي تواجهها الأسرة غالباً ما يضع الأسرة وحقوق أفرادها في موقف ضعيف. في هذا الصدد جاء القانون المعدل لقانون الأحوال الشخصية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠١ ليعكس توجه الدولة نحو تحديث وتطوير أوضاع الأسرة. فقد برزت الحاجة إلى إعادة قراءة النصوص الدينية، ولا سيما أحكام الفقه الإسلامي، وتفسيرها على ضوء التحولات الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لروح الشريعة ومقاصدها بدلاً من التشبيث بحرفية النصوص، ولضرورة تفعيل الاجتهاد في هذا السياق. فتم فحص السياسات التشريعية المتعلقة بقضايا تكوين الأسرة وال العلاقات بين أفرادها، وسائل أمان الأسرة واستقرارها وافتتاحها على التطور والحداثة واكتفائها المادي وتمتعها بالصحة الجسدية والنفسية والإيجابية وفي

في أسرة واحدة تجمعهم علاقات النسب والمصاهرة.^{٢٢} وبالتالي فإن حقوق الأسرة معترف بها في قانون الأحوال الشخصية بصورة غير مباشرة ومن خلال صلة القرابة أو الزواج أو المصاهرة بينهم. وتتميز هذه الحقوق بأنها ممنوعة لأصحابها لا لتحقيق مصلحة شخصية بل لتحقيق مصلحة عامة. فسلطة الأب على أولاده، مثلاً، لم تُقرر له لتمكينه من استغلال أولاده لمصلحته الشخصية، بل لاستعمالها في مصلحة الأولاد أنفسهم وما يتطلبه هذا من واجب تربيتهم تربية حسنة. وبما أن هذه الحقوق مقررة لمصلحة الأسرة بوجه عام ولمصلحة الأشخاص الخاضعين لها، فإن أصحابها لا يملكونها لأنفسهم، ولذلك لا يجوز لهم أن ينقلوها إلى غيرهم أو أن يتعاملوا معها كما يتعاملون مع الحقوق المالية.^{٢٣}

ينظم قانون الأحوال الشخصية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ أحكام الأسرة. وقد أخذ القانون من المذاهب الفقهية المختلفة ولكنه جعل مرجعية القاضي عند عدم وجود نص في القانون إلى أرجح الأقوال في المذهب الحنفي. إن هذا القانون، الذي صدر في ظل ظروف اجتماعية سادت فيها الأسرة الأبوية المتمدة، قد غلب مصلحة الرجل على مصلحة بقية أفراد الأسرة. كما أن التطورات التي حصلت في المجتمع الأردني قد قلصت إلى حد كبير مسؤوليات رب الأسرة وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال والنساء وحمائهم. وتمثل هذه التطورات

٢٢. السرطاوي، محمد، وأخرون. ١٩٩٠. الأحوال الشخصية. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية: مركز تأهيل الوعاء والأنمة..
٢٣. مرقس، سليمان. ١٩٨٧. الواي في شرح القانون المدني.

الوطنية وأوجدت النظم القانونية الهدافة الى دعم تماسك الأسرة ومساعدتها على تأدية الوظائف المطلوبة لتطوير أوضاعها في ظل عالم سريع التغير.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. الزواج والأسس السليمة لتكوين الأسرة.
٢. الطلاق وأثره على التماسك الأسري.
٣. العنف الأسري وأثره على التماسك الأسري.
٤. التدخين والمخدرات والمؤثرات العقلية.
٥. صحة الأسرة والتلوث البيئي.
٦. السكن الصحي في الأحياء السكنية.
٧. الأطفال والانترنت.
٨. الأطفال وأماكن الترفيه.
٩. توافر تشريعات متعلقة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٠. الخدمات المتوفرة للمسنين وأسرهم.

الحصول على حقها في مسكن وبيئة توفر فيها الشروط الصحية، وفي التمتع بالحرية وبالحقوق والمشاركة في الحياة العامة.

إن البحث عن موقع الأسرة ومكانها ضمن هذه القوانين يتطلب النظر في التشريعات ذات الصلة بالأسرة والتحقق من ترابطها وتضادها وتكامل تأثيرها لتوفير الحماية المطلوبة لمصالح الأسرة وأفرادها. وهكذا نجد أن التشريعات الأساسية في الأردن، مثل القانون المدني وقانون الضمان الاجتماعي، تعتبر الأسرة أداة لا غاية، كما تنظر إليها على أنها إما لبنة في بناء المجتمع، أو إطاراً ل التربية الأجيال، أو رابطة تحدد طبيعة الجهة التي تستفيد من الخدمات الاجتماعية. فالوجود القانوني للأسرة مرتبطة بالوظائف المفروضة عليها لصالح مؤسسات المجتمع الأخرى.

التدخين: صدر مؤخراً قانون مراقبة سلوك الأحداث لعام ٢٠٠١ والذي بموجبه يحظر على الحدث شراء التبغ أو تدخينه. وفي نفس العام تم تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من أضرار التدخين، كما تم إنشاء برنامج وطني خاص لمكافحة التدخين.

وهذه النظرة للأسرة لا تقتصر على الأردن، بل كانت نظرة عالمية حتى عهد قريب. لقد عزز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهد والمواثيق الدولية ذات الصلة من مكانة الأسرة لتصبح مؤسسة مكفلة بتأمين الرعاية لأفرادها والمحافظة على حقوقهم الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. فأصبح الالتزام بتمكين الأسرة مسؤولية رسمية تمليها نصوص الاتفاقيات. فسنت التشريعات

أهداف المحور الفرعية:

١٠. تحسين الخدمات المتوفرة لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.
١١. توافر تشريعات تتعلق برعاية المسنين.

١. العمل على أن تكون الأسس التي تقوم عليها الأسرة سلية.
٢. العمل على أن تكون التشريعات حامية للأسرة من التفكك وتهدف إلى الحد من الأضرار المترتبة من وقوعات الطلاق التعسفي.
٣. العمل على أن تكون التشريعات حامية للأسرة من التفكك وتهدف إلى الحد من العنف الأسري.
٤. حماية الأسرة من الأضرار الناتجة عن التدخين السلبي.
٥. حماية الأسرة من الأضرار الناتجة عن تناول المخدرات والمؤثرات العقلية.
٦. حماية الأسرة من أثار التلوث البيئي.
٧. تفعيل القوانين المتعلقة بشروط السكن الصحي.
٨. تفعيل تعليمات مقاهي الانترنت.
٩. حماية الأطفال في الأماكن الترفيهية العامة.

المحور الخامس: السياسات الأسرية وتكاملها في إطار السياسات الإنمائية الوطنية المستدامة

المعيشة لها ولأفرادها، وهي الإطار الذي يشتمل على المتغيرات المتعلقة بالأسرة، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية والسياسات العامة للدولة.

ليس هناك سياسة أسرية منظمة في الأردن تتطرق من رؤية واضحة وشاملة بالمعنى العلمي، ولا استراتيجية وطنية للأسرة، ولا إطار وطني يؤسس للتنسيق بين مختلف البرامج التي تعنى بشؤون الأسرة. بل هناك تشريعات وبرامج متباشرة للرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية، وسياسات لمكافحة الفقر والبطالة، وسياسات سكانية تتفذها مؤسسات حكومية وغير حكومية تستهدف أفراد الأسرة، كالأطفال أو النساء أو الشباب أو كبار السن. وتتصف السياسات الاجتماعية في الأردن بأنها سياسات قطاعية تتمحور حول قطاع التعليم والصحة والعمل والإسكان وغيرها من القطاعات، أو فردية لأنها تستهدف فئات معينة، مثل الأطفال أو النساء أو الشباب أو كبار السن. وترجم هذه السياسات إلى برامج قطاعية تتولى تنفيذها وزارات ومؤسسات حكومية مختلفة. أما السياسة الأسرية فهي سياسة عبر قطاعية تضم مكونات تعليمية وصحية وخدمية. وترجم هذه السياسة إلى برامج أو أنشطة ذات مكونات مختلفة، من تعليمية وصحية وخدمية وغيرها. لذلك يجب أن تتكامل السياسات الأسرية مع التخطيط التنموي الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني. ومن هنا، تتطلب السياسة الأسرية تطبيق التخطيط عبر القطاعي، أو تطبيق سياسات اجتماعية عبر قطاعية، بحيث تكون المسؤولية التنفيذية مسؤولة مشتركة بين

يواجه الباحثون صعوبة في تعريف مصطلح السياسة الأسرية Family Policy وذلك لارتباطه بجوانب متعددة للحياة الأسرية. إلا أنهم متتفقون على أن السياسات الأسرية هي جزء من السياسات الاجتماعية ومن التنمية الاجتماعية، وأنها تشمل جميع الجهد والأعمال المتعلقة بالسياسات وإعداد الخطط والبرامج والمشروعات في مجالات الأسرة وقضاياها، وأن الهدف منها هو زيادة الفرص والخيارات والخدمات المقدمة أمام الأسرة وأعضائها وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الانتماء الوطني والحضاري.^{٢٤} لذا فإن السياسة الأسرية تعكس الطريقة التي تدرك فيها الدولة مسؤولياتها والتزاماتها تجاه قضايا الأسرة. إن للسياسة الأسرية أوجهًا متعددة تعكس مشروعات مختلفة ظهرت في ظروف ومسارات مختلفة.^{٢٥} ولضمان فاعلية برامج الأسرة وتأثيرها الإيجابي على حياة الأسرة، لا بد أن تستند إلى سياسة أسرية تعتمد منظوراً تنموياً وتشكل أحد مكونات التنمية الاجتماعية الوطنية المستدامة، التي تتضمن تنمية التعليم وتطويره، والتنمية الصحية، وتنمية القطاعات الاجتماعية الأخرى، ولا بد أيضاً من تحديد أهدافها وأنشطتها والفئات التي تستهدفها.^{٢٦} وهكذا يمكن تعريف السياسة الأسرية بأنها مجموعة القرارات والأنظمة والتشريعات والبرامج المتعلقة والمستندة إلى رؤية واستراتيجيات وأهداف وآليات واضحة تتعلق بحماية الأسرة وتمكينها والمحافظة عليها وتحسين مستوى

^{٢٤} حمودة، أحمد. برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي: ملامح الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموي. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي والفنى للمسئولين والمخططين لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ص. ٩٩.

^{٢٥} [35. <http://www.demogr.mpg.de/papers/working/up-2003-021.pdf>.](http://www.demogr.mpg.de/papers/working/up-2003-021.pdf)

^{٢٦} حمودة،..، أحمد، مرجع سابق، ص. ١٠٠.

يشكل توفير الخدمات التعليمية لجميع المواطنين مدخلًا أساسياً لتمكين الأسرة الأردنية وأعضائها وزيادة فرصهم في الحياة وتعزيز قدرتهم على الاندماج الاجتماعي عن طريق تزويدهم بالمهارات المعرفية والمهنية والسلوكية الالزمة للتعامل مع الآخرين والتكيف معهم. وبعد توفير الخدمات الصحية للمواطنين عنصراً آخر من عناصر تمكين الأسرة وأعضائها. ويشكل العمل الركيزة الأساسية لزيادة دخل الفرد والأسرة وبالتالي حمايتها وتمكينها. إن خلق فرص عمل جديدة في السوق الأردني يعد مهمة صعبة ومعقدة في ضوء اقتصاد وطني صغير الحجم يفتقر إلى الموارد الطبيعية. من جهة أخرى، لا يزال الدخل الشهري من العمل للمشتغلين الأردنيين (١٥ سنة فأكثر) متدنياً بسبب انخفاض الأجور في البلاد. فتشير أحدث الأرقام الإحصائية إلى أن ٧,٧٪ من المشغلين يقل دخلهم عن ٢٠٠ دينار أردني شهرياً.^{٢٨} وبلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٢٠٠٠ دينار أردني سنويًا حوالي ٥٪.^{٢٩} ويسهم انخفاض الأجور وتدني دخل الأسرة في زيادة احتمال وقوع الأسرة في براثن الفقر.

وفي ضوء محدودية قدرة القطاعين العام والخاص في الأردن على خلق فرص عمل جديدة، فإن المسؤولية تقع على الأسرة وأفرادها للاستفادة من فرص التمويل الصغير المتوفرة لزيادة دخلها وتجنبها الوقوع في براثن الفقر والبطالة اللذين يهددان كيان الأسرة وتماسكها. وتشير بعض الدراسات إلى أن مشاريع التمويل الصغيرة يمكن أن تساهم في تحسين ظروف الأسرة من حيث استقرار الدخل ونموه

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، مما يتطلب ضمان التأهيل الفني والمادي لهذه المؤسسات وتعزيز مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة.

اعتمد الأردن على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي التنموي منذ بداية الخمسينيات، وقد أسهم هذا التخطيط في إحداث تغيرات في كثير من الخصائص الديمografية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وبخاصة تلك المتعلقة ب المجالات التعليم والصحة. وتبني الأردن برنامج التصحيف الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ لمواجهة أزمة الدين الخارجية وإعادة جدولة الديون ومواجهة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الأردني.^{٣٠} وبعد هذا التطور في السياسات التنموية الأردنية تحولاً كبيراً في دور الدولة ليصبح دوراً مشجعاً للنمو وللمبادرة الفردية، وللتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص على تسلم زمام قيادة الاقتصاد بحيث يصبح بدليلاً للقطاع العام. وكان لهذا البرنامج نتائج سلبية على الأسر الفقيرة أو المحرومة. ولذا استمرت الدولة الأردنية في الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، وإن انخفضت نسبة مساحتها، وتطورت برنامج حزمة الأمان الاجتماعي وزيادة الإنتاجية لمواجهة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي.

٢٧. الفانك، فهد. ١٩٩٢. برنامج التصحيف الاقتصادي ١٩٩٨-١٩٩٢. عمان: مؤسسة الفانك، ص. ٧.

٢٨. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٤. مسح العمالة والبطالة ٢٠٠٣ التقرير السنوي، ص. ١١٩.

٢٩. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٤. مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. عمان، ص. ١٠٠.

والمشاريع الأسرية. إذ لا يمكن الفصل بين السياسات السكانية والإئتمانية الهدافـة إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي للأسر من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين فرص العمل للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة على الأسرة.

يعد تخفيف النمو السكاني في الأردن شرطاً تموياً؛ إذ يترتب على انخفاض معدلات الخصوبة وصغر حجم الأسرة تحسين كفاءة

الخدمات التعليمية والصحية القائمة وتقليل النفقات المالية لهذه الخدمات. إن تطوير سياسة أسرية لا بد أن يأتي ضمن إطار السياسات الإنمائية الشاملة، بحيث تتالف هذه السياسة من عناصر تنموية تهدف إلى حماية الأسرة وتمكينها وتعزيز دورها عن طريق توفير الفرص والخيارات

هذا عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تعنى بتقديم الخدمات للأسرة. وتحتاج هذه المؤسسات إلى تعزيز قدراتها المؤسسية الفنية والمادية.

التعليمية والصحية والعمل والتدريب والحصول على التسهيلات المالية، وتمكين العاملين الفقراء عن طريق توفير القروض والإئتمانات لتحسين دخلهم، وضمان حماية الأسر الفقيرة جداً عن طريق المعونة النقدية والعينية، على أن يتم ربط هذه التسهيلات والمعونة بالتعليم والصحة

وزيادة فرص الالتحاق بالمدرسة، وأن تساهم أيضاً في تمكين النساء عن طريق زيادة مساهمتهن في دخل الأسرة ومن ثم مشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن.^{٤٠}

لقد تبنت الحكومة الأردنية استراتيجية مكافحة الفقر لأول مرة في عام ٢٠٠٢. وانطلقت هذه الاستراتيجية من سياسات اجتماعية يتم تنفيذها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، واشتملت على أهداف رئيسية هي: تحسين شبكة الأمان الاجتماعي لأفقر الفقراء، وتوسيع قاعدة فرص العمل المتاحة للقادرين على العمل، وتوفير إمكانيات الحصول على تعليم نوعي، وضمان إمكانيات الوصول إلى الرعاية الصحية.^{٤١} و تستهدف حزمة الأمان الاجتماعي إحداث أثر ملموس على دخل الفقراء، وتحسين معيشتهم عن طريق توفير الخدمات العامة ومرافق البنية التحتية. وتنتألف هذا الحزمة من أربعة برامج، هي: البنية التحتية للمجتمع المحلي، والمشروع المساند للتدريب والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية، والمشاريع الصغيرة. وقد تعاملت بعض هذه البرامج مع الأسرة بشكل مباشر بينما تعامل البعض الآخر مع الأفراد. إن آليات شبكة الأمان الاجتماعي وبرامجها المكثفة لم تكن موجهة بشكل سليم، ولذا لم تكن فعالة بدرجة كافية.^{٤٢} إن تفعيل دور بعض هذه البرامج يتطلب ربط المعونة المنوحة للأسر بالتعليم والصحة الإنجابية

٤٠.Littlefield, Elizabeth and Richard Rosenberg. 2004. Micro Finance and the Poor. *Finance and Development*. V.41, No. 2, 38-40.

٤١. وزارة التنمية الاجتماعية. مرجع سابق، ٨.
٤٢. المرجع السابق، ص ١٤.

٤. تعزيز القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة للاضطلاع بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية الأسرية وتقييمها وقياس أثرها.

الإنجاحية، وأن يتم إجراء دراسات علمية دورية للوقوف على الأثر الاجتماعي لبرامج حماية الأسرة وتمكينها.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. السياسات الأسرية.
٢. الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والتنسيق فيما بينها.
٣. التأهيل الفني والمادي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة.

أهداف المحور الفرعية:

١. صياغة سياسات أسرية تتكامل مع السياسات التنموية.
٢. تقديم التوصيات وطرق التدخل لتحسين مستوى المعيشة للأسرة.
٣. تعزيز الشراكة والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة.

المحور السادس:

الاحتياجات والحقوق الأساسية للأسرة ومشاركتها في الحياة العامة

والسياسية.^{٤٤} ويجب أن يرتبط توسيع نطاق الخيارات بشرطين أساسين، وهما العدالة والتنمية المستدامة.^{٤٥}

وقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في تلبية الحاجات الأساسية للأسر والأفراد، وبخاصة في المجالات التعليمية والصحية، وذلك ما تعكسه مؤشرات التنمية البشرية. إذ تشير الأرقام الإحصائية إلى ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية (Human Development Index) في الأردن إلى ٧٥ عام ٢٠٠٢،^{٤٦} وإذا ما أخذنا النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في هذا الدليل، فإن قيمة دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي تبلغ ٧٣، أي أقل من قيمة دليل التنمية البشرية.^{٤٧} وهكذا، تشير هذه القيمة إلى وجود فجوة في الإنجازات والقدرات بين النساء والرجال في الأردن في مؤشرات التنمية البشرية، وبخاصة في مجال المعيشة الكريمة. إن ارتفاع قيمة كلا الدليلين يعني زيادة الفرص المتاحة لتلبية الحاجات الأساسية التعليمية والصحية للأسرة الأردنية وأعصابها، وإن كانت فرص الكسب والدخل المتاحة أقل مقارنة بالفرص التعليمية والصحية.

ويشكل التعليم أحد الحاجات الأساسية للأسرة الأردنية وأفرادها، لما له من أهمية في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها وزيادة إنتاجيتها، والمساهمة في خلق اتجاهات وقيم إيجابية نحو قضايا التنمية، وتكوين رأس مال بشري يعد أحد مكونات التنمية البشرية والعيش الكريم للأسرة الأردنية وتمكينها. وقد ساهمت السياسات التعليمية المتعلقة بالزامية التعليم ونشره وتوزيع معاهد التعليم العالي

تفاوت الحاجات بحسب أولويتها وأهميتها بالنسبة لفرد والأسرة؛ فهناك حاجات أساسية عامة لجميع الأفراد والأسر يجب تلبيتها لك فرد بغض النظر عن العمر والظروف الحياتية، مثل المأكولات والملابس والمسكن، بالإضافة إلى الحاجة للخدمات العامة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.^٤ وال الحاجات الأساسية تعني الحاجات الضرورية للإنسان التي تحافظ على كرامته وتبقيه حيًّا وتضمن قدرته على العمل، وتعتبر تلبية هذه الحاجات هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية.

وقد تطور مفهوم التنمية واسع نطاقه في العقود الأخيرين، ليصبح أكثر شمولية وهو ما اصطلح عليه بالتنمية البشرية (Human Development). ويشير هذا المفهوم إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد بدءاً بخيارات الحصول على الدخل والعمل والتعليم والصحة والعيش في بيئة آمنة، وانهاءً بخيارات فرص المشاركة في القرارات داخل المجتمع والتمتع بالحريات البشرية والاقتصادية

43. Huttman, Elizabeth D. 1981. *Introduction to Social Policy*. New York: McGraw-Hill Book Company, p.21

٤٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ١٩٩٧. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧. نيويورك. ص ١٥.

٤٧. نفس المراجع السابقة، ص ١٦٨. يقيس دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي للإنجازات في نفس المغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية. ويأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة في الإنجاز بين النساء والرجال. يمكن هذا الدليل من ٠٠٠-١٠٠ نقطة.

أرتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧١,٥ عاماً في عام ٢٠٠٢، وتنقّوا هذه النسبة قليلاً بين الجنسين، فتبلغ ٦٠,٧ عاماً للرجال و٦٢,٧ عاماً للنساء.^{٤١} وانخفضت نسبة وفيات الأطفال ممن هم دون الخامسة إلى ٢٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى ٢٢ لكل ١٠٠٠ ولادة حية. ووصلت نسبة التطعيم للأطفال الذين بلغت أعمارهم سنة واحدة إلى ٩٩٪، وانخفضت نسبة وفيات الأمهات إلى ٤١ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠٠٤،^{٤٢} وتقدر المصادر الرسمية بأن ٨٠٪ من السكان قادرون على الحصول على التأمين الصحي.^{٤٣} ويعطي صندوق المعونة الوطنية التأمين الصحي للأسر الفقيرة التي تتبع من برامجه. والتطور الجديد في سياسات التأمين الصحي في البلاد يتمثل في شمول جميع الأطفال الأردنيين الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات في هذا النظام. وقد تراجعت نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٪ عام ٢٠٠٠ وهي نسبة بسيطة إذا ما قورنت بنسبة الإنفاق العسكري البالغ ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^{٤٤}

يعد المسكن من الحاجات الأساسية ورأس مال مادي للأسرة الأردنية، حيث يوفر المسكن الراحة النفسية والشعور بالأمان للأسرة وأعضائها. وتشير الأرقام الإحصائية إلى أن حوالي ٦٨,٢٪ من الأسر الأردنية تملك مسكنها، أي أكثر من الثلثين، في حين أن ٢٢٪ من هذه الأسر تستأجر مسكنها، أي أقل من الربع. وأغلبية المساكن مرتبطة بالخدمات العامة، فـ ٩٧٪ منها متصل بالشبكة العامة للمياه و ٥٪ من

في تلبية الحاجات التعليمية للأسرة وأعضائها. فارتفعت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي إلى ٩٤٪، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً إلى ٩٩,٣٪ في عام ٢٠٠٢، وبمساواة كاملة بين الذكور والإإناث.^{٤٥} كما ساهمت هذه السياسات في تخفيض نسبة الأمية في المجتمع الأردني إلى ٩,٩٪. وتنقّوا هذه النسبة بين الجنسين ممن أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر، إذ تبلغ ٥,١٪ بين الرجال و ١٤,٩٪ بين النساء، أي ما يعادل حوالي ثلاثة أضعاف نسبتها بين الرجال.^{٤٦} وقد تأثر إنجازات الأردن في مجال التعليم في المستقبل نتيجة لتراجع نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة إلى ٥٪ لكل منهما.^{٤٧} من جهة أخرى، تحمل الأسر الأردنية اتجاهات إيجابية نحو التعليم الجامعي، إلا أن كلفة هذا التعليم أصبح يشكل عبئاً كبيراً على رفاهية الأسرة.

إن التمتع بالصحة الجيدة والعيش لمدة أطول ومواجهة المرض والحصول على الرعاية الصحية الأولية والعلاجية هي من الحاجات الأساسية للأسرة الأردنية وأفرادها. ومن المؤشرات الصحية الإيجابية ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع. لقد

^{٤٤} وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأخرون، مرجع سابق، ١٦٨.

^{٤٥} دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤، مسح العمالة والبطالة ٢٠٠٣، التقرير السنوي، عمان.

^{٤٦} UNDP. 2003. human development report 2003. p.311

^{٤٧} وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأخرون، مرجع سابق، ص ١٦٨.

^{٤٨} نفس المرجع السابق، ص ١٧٠.

^{٤٩} وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق، ص ١٤٩.

^{٥٠} ٢٩٦، ٢٠٠٢ UNDP ٥٤

العام.^{٥٧} وأكد الميثاق الوطني الأردني على الحقوق والحرفيات الواردة في الدستور الأردني. كما أكدت وثيقة الأردن أولاً على ضرورة الاستثمار في الإنسان الأردني من خلال التعليم والتدريب وتأمين أسباب الرفاه له. إن كفالة الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني ووثيقة الأردن أولاً لحقوق وحرفيات الأفراد والأسر في المجتمع الأردني أمر في غاية الأهمية والضرورة، إلا أن هناك فجوة بين الحقوق والحرفيات التي

الفقر والبطالة: بلغ معدل البطالة في الأردن ١٤,٥٪ عند الجنسين، إلا إنه أعلى عند الإناث منه عند الذكور، إذ بلغ ٢٠,٨٪ و١٣,٤٪ على التوالي. وتشير الأرقام كذلك إلى ارتفاع نسبة التعامل بين السكان من الفئات العمرية ١٥-٣٤، وتبلغ أعلى نسبة تعطل بين الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة (٤١,٢٪)، تليها الفئة العمرية ٣٩-٢٥ سنة (٣٣,٣٪)، ثم فئة الشباب ١٥-١٩ (١٦,٥٪). وتشير بيانات مسم نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٢ إلى أن نسبة الأفراد الذين يقع معدل إنفاقهم دون خط الفقر المصطalic باغت ١٤,٢٪ من السكان في عام ٢٠٠٤، وأن نسبة أفراد الأسر المعرضين للوقوع في براثن الفقر هي ١١,٨٪، ونسبة الفقراء الذين يعانون من فقر مزمن هي ٤٪ من السكان.

بالشبكة العامة للكهرباء، و١٦٠٪ بشبكة الصرف الصحي.^{٥٥}

إن الحصول على عمل لتأمين دخل ثابت يعتبر من أهم الحاجات الأساسية للأسرة وأعضائها. وتشير الأرقام الإحصائية إلى أن معدل النشاط الاقتصادي الخام (أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) في الأردن وصل إلى ٢٢,٦٪ عام ٢٠٠٢، وتفاوت هذه النسبة تقريباً بين الجنسين، فتصل إلى ٣٩,٦٪ بين الذكور و٧,٧٪ بين الإناث. ويعكس انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام ارتفاع نسبة الأطفال ممن هم دون سن الخامسة عشرة إلى مجموع السكان. ويرتفع معدل النشاط الاقتصادي المنقح (قوة العمل منسوبة إلى مجموع ممن تزيد أعمارهم على ١٥ سنة) إلى ٤,٤٪، ويرتفع هذا المعدل بين الذكور ليصل إلى ٢,٢٪ وينخفض بين الإناث ليصل إلى ١١,٢٪.^{٥٦}

أما بالنسبة للحقوق الأساسية للأسرة في الأردن، فقد نصت الوثائق المرجعية الأردنية على حقوق الأفراد دون الأسرة. فقد نصَّ الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته على حقوق الأردنيين في الجنسية والعمل والمساواة والحرية الشخصية وحرية الأديان والعقائد وحرية الرأي والصحافة وحق الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية وإلزامية التعليم وتولي المناصب والوظائف

٥٥. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٤. الأردن بالأرقام.

٥٦. دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٤. مسح العماله والبطالة. مرجع سابق، ص. ١٢.

٥٧. انظر مواد الدستور الأردني، ٦٥، ١٥، ١٤، ١٠، ٩,٧، ٢٢، ٢٠٠٦. في الدستور الأردني وتعديلاته لسنة ١٩٥٢ الموجود على موقع www.adaleh.com

الحصول على حقوقها أو المشاركة في الحياة العامة. ويشكل الفقر أهم المعوقات في هذا المجال، فالأسر الفقيرة غالباً ما تكون محرومة من الخيارات المتاحة، من قبيل خيارات العيش حياة طويلة، والتعليم، والخدمات الصحية، والمياه الصالحة للشرب، وتغذية الأطفال، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وخيارات الحرية والكرامة واحترام الإنسان.^٨

ومن المظاهر الإيجابية في الأردن أن نسبة الفقر البشري(Human Poverty) أقل من نسبة فقر الدخل أو الإنفاق، على عكس كثير من المجتمعات العربية أو النامية التي يزيد فيها الفقر البشري على فقر الدخل. ويعاني ٤٪٧ من سكان الأردن من الفقر البشري حسب إحصاءات عام ٢٠٠٢،^٩ ويمكن إرجاع انخفاض نسبة الفقر البشري في الأردن إلى الإنجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية. وتشكل البطالة وانخفاض الأجور الوجه الآخر لل الفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأسرة. ولا تزال نسبة البطالة مرتفعة في الأردن، إذ بلغ معدلها ١٤٪٥ في عام ٢٠٠٣.

يوفر مشروع التنمية السياسية وبرامج الإصلاح السياسي في الأردن بيئة داعمة لترسيخ مبدأ المشاركة والمساءلة من القاعدة إلى القمة. ويطلب هذا معالجة موضوع المشاركة انطلاقاً من دور الأسرة الأردنية في تنشئة أعضائها على قيم الحوار والتسامح والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ليتمدّ ذلك إلى الحياة العامة. وتشكل العوامل الثقافية السلبية كالواسطة والمحسوبيّة عائقاً في تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق. وتُستخدم الواسطة أو المحسوبية كوسيلة

يكفلها الدستور والقوانين الأردنية وتطبيقها على أرض الواقع، وبخاصة الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة الأردنية.

تعتبر المشاركة أحد عناصر التنمية، وقد تطور هذا المفهوم واتسع نطاقه ليشمل مختلف ميادين الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعني المشاركة اشتراك الناس في جميع المجالات التي تؤثر في حياتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تمكينهم وتعزيز قدرتهم على السيطرة على أمور حياتهم. ويمكن أن تكون المشاركة فردية أو جماعية، إلا أنها تكون أكثر فعالية إذا كانت من خلال العمل الجماعي، كالنقابات والأحزاب السياسية. ويشارك الأردنيون في الحياة العامة عن طريق الانتخابات النيابية والبلدية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والأندية الرياضية. ولكن لا تزال المشاركة في الحياة العامة خاضعة إلى حد كبير لسلطة الرجل؛ فلا يزال الأزواج أو الآباء أو الأخوة الكبار، مثلاً، يتحكمون بمشاركة أعضاء الأسرة الآخرين، وخاصة النساء منهم، في الحياة العامة. إن للأسرة دوراً أساسياً في تعزيز مفهوم المشاركة والمساواة وقبول الرأي الآخر عن طريق غرس قيم التسامح والاحترام المتبادل.

على الرغم من أن الأردن حقق إنجازات تنموية كبيرة، خاصة في المجالات الصحية والتعليمية، فإن فئة المحروميين والفئات المهمشة الأخرى لا تزال غير قادرة على الاستفادة من الفرص المتاحة أو

^٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١٥.
^٩ وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأخرون. مرجع سابق، ص ١٦٨.

أهداف المحور الفرعية:

١. مساعدة الأسر على تحمل الأعباء الاقتصادية للقيام بوظائفها بفاعلية.
٢. تعزيز دور الأسرة في توجيه الأبناء وتوعيتهم بأهمية التعليم المهني والتدريب.
٣. التخفيف من الآثار السلبية للبطالة والفقر على الأسرة.
٤. تحسين مستوى المعيشة للأسرة الأردنية وتلبية حاجاتها الأساسية.
٥. توفير التدريب للعاطلين عن العمل على المهن التي يحتاجها سوق العمل.
٦. تعزيز القيم الإيجابية المتعلقة بعمل المرأة في جميع المجالات.
٧. شمول الخدمات الصحية للفئات المحتاجة.
٨. توفير الدعم المادي لأبناء الأسر الفقيرة الملتحقين بالتعليم العالي ومساعدتهم على مواصلة تحصيلهم العلمي.
٩. تعزيز دور الأسرة في تنشئة أعضائها على قيم المشاركة.

للحصول على فرص وخيارات على أساس العلاقات القرابية والولاء للوحدات التقليدية.^{٦٠} وشكلت الثقافة والبنية الاجتماعية الأردنية عائقاً أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنشاط الاقتصادي على الرغم من تتمتعها بحقوق سياسية واقتصادية كاملة.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. الأعباء الاقتصادية وتأثيرها على وظائف الأسرة.
٢. التعليم والتدريب المهني.
٣. الفقر والبطالة.
٤. كلفة الخدمات الصحية.
٥. كلفة التعليم الجامعي.
٦. دور الأسرة في تنشئة أعضائها على قيم المشاركة.

^{٦٠}. وزارة التخطيط والتعاون الدولي وآخرون. مرجع سابق، ص ١١٤-١١٥.

المotor السابع: الأسرة المغتربة وصلاتها بالوطن

الزيارات السنوية والاستثمار في مسكن أو مصلحة تدر عليه دخلاً عند عودته. أما الهجرة إلى البلدان الغربية فهي غالباً ما تكون دائمة، وإن كانت بعض العائلات المهاجرة إلى هذه البلدان ترسل أبناءها إلى الوطن عند بلوغهم سن المراهقة حفاظاً على قيمهم وهويتهم.

وما لم يكتسب المهاجر جنسية البلد الذي يقيم فيه، فإن وضعه القانوني يتوقف على الظروف السياسية والعلاقات بين بلد المهاجر والوطن ومدى حاجة بلد المهاجر إلى أيدي عاملة رخيصة أو مهارات محددة، وعلى سياسات التشغيل وتوطين القوى العاملة في دول المهاجر. فقد دفعت حرب الخليج وتعاتها الأمنية، مئات الآلاف من المغتربين الأردنيين إلى العودة إلى الوطن، وكان أفراد جيلين من هؤلاء قد ولدوا في دول الخليج، فخسروا الكثير من حقوقهم ومدخراتهم واستقرارهم المهني والاجتماعي. كما عمقت أحداث ١١ أيلول وال الحرب الأمريكية المعلنة على "الإرهاب" وغزو العراق حالة من عدم الإحساس بالأمن لدى الجاليات العربية والمسلمة في البلدان الغربية، وزادت من عزلتها الثقافية والاجتماعية. وتبنت هذه الدول سياسات متشددة لضبط الهجرة، فأصدرت تشريعات لضبط دخول الغرباء، مما ولد مشكلات إضافية واجهتها الأسرة الأردنية المغتربة فيها.

تعاني الأسر الأردنية في بلدان المهاجر العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ناهيك عن صعوبة الحصول على عمل وعلى تأشيرة دخول، بالإضافة إلى قسوة شروط قوانين الإقامة في دول الخليج التي تحتم على المهاجر الأردني الارتباط بكفيل من مواطني

تدفع الأحداث المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والصعوبات الاقتصادية وضيق مجالات العمل والحواجز التي تحول دون تحقيق الآمال الطموحة أعداداً كبيرة من الشباب للبحث عن فرص عمل بغية تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل منطقة الخليج أكثر المناطق جذباً للأردنيين الباحثين عن عمل أو فرص عمل أفضل، تليها البلدان الغربية، مثل الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية وغيرها. ولا تقتصر الهجرة على فئة العمال المهرة والحرفيين، بل تتجاوزها لتشمل أصحاب الاختصاص. وتشير الدراسات المتوفرة حول العمالة الأردنية المهاجرة إلى أن غالبية المهاجرين هم من المتخصصين والفنين والمدراء والعاملين في الإدارة ومن الموظفين الكتبة. وتشير هذه الدراسات أيضاً أن العمالة الأردنية المهاجرة كان لها تأثيراً إيجابياً من خلال التحويلات النقدية التي يرسلونها إلى الوطن والإسهام في خفض معدل البطالة؛ في حين أنها أدت إلى بعض الآثار العكسية مثل عدم التوازن في هيكل السكان، ونقص حاد في بعض المهارات في سوق العمالة الأردنية، واسعاه الهوة بين الطبقات الاجتماعية.^{٦١}

ويبلغ عدد المغتربين الأردنيين ٤٥٠ ألف مواطن منتشرين في مختلف بلدان العالم، يعمل معظمهم في دول الخليج العربي، حيث يبلغ عددهم ما يقارب من ٣٤٠ ألف عامل أردني، أي نحو ٨٥٪ من مجموع المغتربين الأردنيين. وغالباً ما تتميز الهجرة إلى دول الخليج بأنها هجرة مؤقتة، إذ يحافظ المهاجر على صلاته بالوطن من خلال

٦١. عثمانة، عبد الباسط. ٢٠٠٤. هجرة العمالة من الأردن وإليها وأثارها على النمو الاقتصادي: حالة الأردن. في المؤتمر الإقليمي حول الهجرة العربية في ظل العولمة. القاهرة، ٤-٥ سبتمبر، ٢٠٠٢. جامعة الدول العربية.

فيعلنون من قلة فرص تعلم اللغة العربية والاطلاع على الثقافة العربية الإسلامية، لذا ترسل بعض هذه الأسر أبناءها إلى الوطن للأسباب المذكورة سابقاً، مما يؤدي إلى تشتت الأسرة. ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها الأسرة الأردنية في دول الخليج عدم شمول المغتربين بالضمان الاجتماعي وخضوعهم لنظام مكافأة نهاية الخدمة، الذي تتوقف بموجبه المنافع المتعددة للموظف الذي يتم إنهاء خدمته، مما ينعكس سلباً على شعور الأسرة بالأمن الاجتماعي، فتسعى إلى الحصول على التأمينات الصحية المطلوبة عن طريق التعاقد مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية أو مع شركات التأمين بكلفة مرتفعة.

أما بالنسبة لمشكلات علاقـة الأسر المغتربـة مع الوطن فهي متعددة وتحددـها عوـامل مختـلـفة مثل مـدى اـحتـفـاظـها بـعـلـاقـاتـ الـاتـصالـ والتـواـصـلـ معـ الوـطـنـ عـبـرـ الأـقـرـاءـ وـالـأـصـدـقاءـ، أوـ اـمـتـلـاكـهاـ لـمـشـارـيعـ استـشـارـيـةـ أوـ عـقـارـيـةـ فيـ الأـرـدنـ وـتـرـغـبـ فيـ الـمـحـافظـةـ عـلـيـهـاـ، أوـ حـسـبـ نـيـةـ الـأـسـرـةـ فيـ الـاسـتـقـرـارـ النـهـائـيـ فيـ بـلـدـ الـمـهـجـرـ أوـ فيـ الـوـطـنـ. وـتـحـكمـ هـذـهـ عـوـامـلـ وـغـيرـهـاـ طـبـيـعـةـ الـصـلـاتـ الـتـيـ تـرـبـطـ الـأـسـرـ الـمـهـجـرـةـ بـوـطـنـهـاـ الأـصـلـيـ، وـقـدـ تـضـعـفـ الرـغـبـةـ فيـ الـعـودـةـ بـمـرـورـ الزـمـنـ، خـاصـةـ فيـ حـالـةـ الـاسـتـمـارـ فيـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـفـوـائدـ وـالـمـكـتبـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فيـ بـلـدـانـ الـمـهـجـرـ. الـمـهـجـرـ مـقـابـلـ تـزـايـدـ الصـعـوبـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فيـ الـأـرـدنـ، وـتـزـايـدـ الـفـروـقـ فيـ الـخـدـمـاتـ وـأـشـكـالـ الـرـفـاهـ الـاجـتمـاعـيـ لـتـيـ يـحـصـلـ عـلـيـهـاـ فيـ بـلـدـانـ الـمـهـجـرـ.

وهـنـاكـ مشـكـلـاتـ أـخـرىـ يـعـانـيـ مـنـهـاـ الـمـغـتـرـبـونـ نـاجـمـةـ عـنـ مـدـىـ

الـدـوـلـةـ الـخـلـيجـيـةـ، مـعـ مـاـ تـضـمـنـهـ شـرـوـطـ الـالـتـزـامـ بـيـنـهـاـ مـنـ إـجـحـافـ فيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ. وـغـالـبـاـ مـاـ تـكـونـ أـوضـاعـ الـعـمـلـ صـعـبةـ، إـذـ قـدـ يـفـرـضـ صـاحـبـ الـعـمـلـ شـرـوـطاـ قـاسـيـةـ، مـنـ أـجـورـ مـتـدـنـيـةـ وـسـاعـاتـ عـمـلـ طـوـلـيـةـ فيـ ظـلـ مـخـاطـرـ الـتـهـديـدـ بـالـطرـدـ وـالـإـبعـادـ عـنـ الـبـلـادـ أـحـيـاناـ. وـلـاـ يـتـساـوىـ الـمـغـتـرـبـونـ غالـبـاـ فيـ الـحـقـوقـ وـالـأـجـورـ وـفـرـصـ الـترـفـيـةـ وـالـتـدـرـيـبـ معـ الـمـوـظـفـينـ الـمـحـليـينـ. وـتـقـرـضـ بـلـدـانـ الـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ قـيـودـاـ عـلـىـ الـاستـثـمـارـ، فـلـاـ تـسـمـحـ قـوـانـينـهـاـ لـلـمـهـاجـرـ بـالـعـمـلـ الـاـسـتـثـمـارـيـ إـلـاـ فيـ حـالـةـ الشـراـكـةـ مـعـ مـوـاطـنـ خـلـيجـيـ، إـلـاـ أـنـ فـرـصـ الـاسـتـثـمـارـ فيـ الـبـلـدـانـ الـغـرـبـيـةـ أـفـضـلـ فيـ ظـلـ اـقـتصـادـ يـعـتمـدـ عـلـىـ الـمـبـادـرـةـ وـالـمـنـافـسـةـ.

وـمـنـ أـهـمـ الـمـشـكـلـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تعـانـيـ مـنـهـاـ الـأـسـرـ الـأـرـدنـيـةـ الـمـهـاجـرـةـ، شـأنـهـاـ شـأنـ الـأـسـرـ الـمـغـتـرـبـةـ فيـ دـوـلـ الـخـلـيجـ وـغـيرـهـاـ، اـرـتـقـاعـ كـلـفـةـ السـكـنـ وـالـعـزلـةـ. إـذـ تـعـيـشـ هـذـهـ الـأـسـرـ فيـ عـزـلـةـ اـجـتمـاعـيـةـ، وـتـضـيقـ عـلـاقـاتـهـاـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـتـحـصـرـ فيـ حـدـودـ الـزـمـالـةـ وـفـيـ الـعـمـلـ. وـيـدـفعـ الـوـاقـعـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالـثـقـالـيـ الـأـسـرـ الـمـهـاجـرـةـ إـلـىـ قـضـاءـ مـعـظـمـ الـوقـتـ فيـ إـنـجـازـ مـتـطلـبـاتـ الـعـمـلـ. وـقـدـ يـعـملـ الـمـهـاجـرـوـنـ عـلـىـ فـكـ طـوـقـ عـزـلـتـهـمـ وـتوـسيـعـ شـبـكـةـ عـلـاقـاتـهـمـ الـاجـتمـاعـيـةـ مـنـ خـلـالـ إـقـامـةـ جـمـعـيـاتـ وـمـنـظـمـاتـ وـرـوـابـطـ خـاصـةـ بـهـمـ، إـذـ سـمـحـ بـذـلـكـ تـشـريـعـاتـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ يـقـيمـونـ فـيـهـاـ.

وـمـنـ أـخـطـرـ الـقـضـاياـ الـتـيـ تـواـجـهـ الـأـسـرـ الـأـرـدنـيـةـ الـمـقـيـمةـ فيـ دـوـلـ الـخـلـيجـ مـحـدـودـيـةـ فـرـصـ التـحـاقـ أـبـنـائـهـ بـالـمـدارـسـ الـحـكـومـيـةـ وـتـشـدـدـ أـنـظـمـةـ الـقـبـولـ فيـ الـجـامـعـاتـ. أـمـاـ أـبـنـاءـ الـمـهـاجـرـيـنـ فيـ الـبـلـدـانـ الـغـرـبـيـةـ

على التأقلم مع محيطهم الجديد. وتغير بنية الأسرة المغتربة، وخاصة تلك المقيمة في البلدان الغربية، ونمط معيشتها بسبب ضغوط المحيط في بلدان المهاجر. فالسلطة الأبوية غالباً ما تضعف أو تخفي في البلدان الغربية، وتغير الأدوار الاجتماعية للجنسين، وتبرز المخاوف على مستقبل الفتيات، فيتم ترحيلهن في بعض الحالات بهدف الزواج أو الالتحاق بالجامعات في الوطن أو الإقامة النهائية مع الأقارب، مما قد يؤدي إلى تشتت الأسرة وما ينجم عن ذلك من تبعات اجتماعية ونفسية.

إن حلم المهاجر في العودة إلى الوطن والاستقرار فيه لا ينقطع، فيحافظ الكثير من المغتربين على صلتهم بالوطن والأهل، ويُبقون على ارتباطهم العاطفي به، ويتمنون لو أتيحت لهم الفرصة للعودة. إلا أن العودة ليست بالأمر السهل بالنسبة للكثيرين. وهذا، يبقى ولاء المهاجر موزعاً بين الوطن الأصلي والوطن الجديد في المهاجر. وعند العودة إلى الوطن الأم يختبر المهاجر إمكانية تحقيق الحلم فعلياً، فيعود بعضهم من حيث أتى بسبب غياب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بينما ينجح البعض الآخر في التكيف والاستقرار. إلا أن مسألة المحافظة على علاقات الاتصال والتواصل الشخصي وال رسمي بين المغتربين والوطن تبقى حاجة ملحة بل وسياسة وطنية، وليس مجرد احتفالات ومؤتمرات بروتوكولية وتنمية عاطفية.

الاهتمام الرسمي بالمغتربين من قبل المؤسسات الحكومية، وخاصة السفارات الأردنية. غالباً ما يشكون المغتربون من أن العلاقات مع السفارات الأردنية واهية، ويقتصر الاتصال بها على الحاجة إلى تجديد الوثائق الرسمية. ويلاحظ أن السفارة كمؤسسة رسمية أردنية لا تعتبر متابعة شؤون المغتربين ومشكلاتهم في محيطهم العملي والاجتماعي من ضمن اهتماماتها، بحيث يضيع كثير من الحقوق المالية والمدنية للمغتربين لدى الجهات الرسمية أو القطاع الخاص في بلدان المهاجر بسبب عدم توفر المتابعة من قبل جهة رسمية أردنية تحمي مصالحهم. وقد فشل مؤتمر المغتربين الذي انعقد في الأردن منذ سنوات في منح المغتربين بعض التسهيلات لتشجيعهم على الاستثمار في الأردن بسبب الإجراءات البيروقراطية والتدخلات الشخصية.

وعند العودة إلى الوطن للاستقرار، تواجه الأسرة المغتربة وأفرادها مشاكل التأقلم في المجتمع الجديد. فالمغتربون يكتسبون الكثير من الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات التي عاشوا فيها سنوات طويلة، وخاصة بالنسبة لأبناء الجيل الثاني من المغتربين الذين ولدوا في هذه المجتمعات. فأنمط السلوك والقيم التي يكتسبونها في المهاجر والتي قد تكون مختلفة عما هو شائع ومقبول في الوطن، مثل السلوك الاستهلاكي الترفيهي التظاهري وما يرتبط به من قيم، يجعل إندماجهم في المجتمع الجديد والتكيف مع قيمه أمراً صعباً. وبالإضافة إلى هذا، تواجه هذه الأسر مشكلات في الحصول على سكن وتسجيل الأبناء في المدارس وتأهيلهم ومساعدتهم

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

١. صلات الأسر المغتربة بالوطن.
٢. توافر المعلومات الموثقة عن أوضاع المهاجرين الأردنيين وخصائصهم.

أهداف المحور الفرعية:

١. تفعيل التواصل المستمر مع الأسر الأردنية المغتربة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وتسهيل دمجها بعد العودة إلى الوطن.
٢. تمكين السفارات من أداء دورها في التواصل مع الجاليات الأردنية.
٣. تعزيز ثقافة الانتماء للوطن.
٤. توفير المعلومات حول خصائص المغتربين الأردنيين وأوضاعهم.

المحور الثامن:

التهديدات الاجتماعية والصحية والبيئية والأمنية لكيان الأسرة

التعليم.

وتشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، إلى أن نسبة الأفراد الذين يقل معدل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق تُقدر بـ ١٤,٢٪ من السكان في عام ٢٠٠٤. وقد قدرت نسبة أفراد الأسر المعرضين للوقوع في ضائقة الفقر بحوالي ٨,١٪، ويشكل الفقراء الذين

التوسيع الحضري: في عام ١٩٦٠ شكل سكان الحضر حوالي ٤٢٪ من سكان الأردن، وارتفعت نسبتهم بشكل متتسارع لتصل إلى ما يقارب ٨٠٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠. وقد أدى التوسيع الحضري والهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر إلى التغير في تركيب الأسرة وإلى تبدل أدوار المرأة وإلى زيادة الضغوط على الأسرة وعلى إمكانية قيامها بوظائفها.

ويشكل ارتفاع معدلات النمو الحضري وتزايد سرعته تحديا آخر للأسرة وأفرادها. إذ ولد التحضر المتتسارع من الناحية الكمية من جهة وبطيء التحضر سلوكياً من جهة أخرى اضطراباً اجتماعياً،

يواجه الأردن العديد من التحديات التي تؤثر على الأسرة وتعيق قيامها بوظائفها بشكل فعال. ومن أهم هذه التحديات: المنازعات الدولية والحروب الإقليمية والمشكلات الاقتصادية الدولية وما ينتج عنها من تقافس واستقطاب للثروة وانتشار للفقر والبطالة بين سكان مختلف الدول، إضافةً إلى تداعيات العولمة وما تحمله من مظاهر اقتصادية وثقافية مقلقة وما تمثله من ضغط على المنظومة العقائدية والقيم التربوية للأسرة وما ينعكس من نتائج هذا التحدي والطوفان الجارف من قيم وأفداء على عملية التنشئة الاجتماعية والتكون الثقافي والتربوي للأجيال الجديدة. فلا بد من فهم العولمة وتطبيقاتها في المجالات التي تحتاج إلى تطوير في الأردن وفقاً لأيديولوجية المجتمع ومعاييره القومية.

ويشكل الفقر والبطالة والصحة والسكن ونوعية التعليم تحديات كبيرة تواجه الأسرة وتؤثر بدورها على قدرتها على التعاطي مع هذه التحديات بالطرق المناسبة. إن معدلات المشاركة الاقتصادية منخفضة بين الجنسين، وإن كانت أشد انخفاضاً بين النساء. ويبلغ معدل البطالة في الأردن ١٤,٥٪. وتبلغ نسبة التعطل بين الذكور الحاصلين على تعليم ثانوي بما دون ٦٧,٦٪، في حين أن أعلى نسبة تعطل بين الإناث هي بين حاملات شهادة البكالوريوس بما فوق، إذ تبلغ ٤٤,٩٪، تليها نسبة الإناث من حاملات الدبلوم المتوسط، التي تبلغ ٢١,٢٪، مما يعني أن فرص العمل للمرأة تتناقص مع زيادة مستوى

٦٢. وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

لسنة ٢٠٠٤ إلى تزايد أعداد الأحداث الذين يرتكبون أو يشاركون في سلوكيات غير قانونية وراجعوا مؤسسات الوزارة لذلك العام. ويغلب على أشكال جنوح الأحداث أفعال السرقة والإيذاء والجنس.

ومن أهم التحديات الصحية والبيئية تعاظم انتشار الأمراض المزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، والتأثير السلبي لزواج الأقارب على صحة الأسرة، والمتمثل في انتشار الأمراض الوراثية والولادات المشوهة وتزايد الإعاقات، وتدنى الوعي بمستلزمات الصحة الجنسية، وسبل تجنب الأمراض المعدية كالإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.^{٦٣} ومن التحديات الأخذة في التفاقم مشكلة التعامل مع أفراد الأسرة الذين يعانون من الإعاقات وخاصة العقلية منها، إضافة إلى الكلفة المادية والمعنوية والأعباء المستمرة التي تلقاها العناية بهم على كاهل الأسرة. وتشير معلومات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن ١٩٪ من السكان في الأردن هم من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويشكل تزايد نسبة كبار السن في الأردن، والبالغة ٥٪، وما يصاحب ذلك من مشكلات صحية ونفسية واجتماعية تحدياً آخر.^{٦٤}

ومن التحديات التي تواجه الأسرة الأردنية هي تلك المتعلقة بأنماط الحياة الصحية. إذ ترتفع نسبة فقر الدم عند الأمهات والأطفال مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة السمنة. وتشير الدراسات بأن ٢٠٪ من الأطفال الأردنيين تحت ٥ سنوات يعانون من فقر الدم و١٥٪ يعانون من نقص فيتامين A، و٣٪ من نقص اليود. ومن التهديدات التي تواجه الأطفال العاملين من الأسر الفقيرة: التعرض لمخاطر العمل

وإلى إزدواجية القيم والعادات والسلوك، وإلى "تربيف" بعض أحياء المدينة حيث تسود العلاقات الريفية التقليدية داخل المدينة. ويصاحب التحضر في العادة تغيراً في العلاقات الاجتماعية والأسرية، ويضعف السلطة الأبوية، وخاصة إذا ما اقترن التحضر بزيادة تعليم المرأة وخروجها إلى العمل.

ويشكل ارتفاع معدل الخصوبة والنمو السكاني وتنامي ظاهرة الشيخوخة والإصابة بالأمراض المزمنة والتحولات التي طرأت على أنماط الحياة الحديثة المسببة للسمنة بين السكان من مختلف الأعمار تحدياً اجتماعياً. كما تواجه الأسرة عدد من التحديات الداخلية تتعلق بتكوين الأسرة وتركيبها وكيفية تواصلها وتفاعلها داخلياً، ومنها ما يتصل بتكوين الأسرة مثل الطلاق أو ما يتصل ب العلاقات الأسرية وتوزيع الأدوار بين أفراد الأسرة ومشكلات التواصل بين الأزواج أو بين الوالدين والأبناء، وخاصة المراهقين. وقد تؤدي هذه التحديات الداخلية مجتمعة، وخاصة إذا اقترن بالفقر والبطالة، إلى التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات سلوكية للأبناء، من قبيل التسرب من المدرسة، والانحراف والجنوح وتعاطي المخدرات وعمالة الأطفال وظواهر العنف والشرد والتسول. وتشير أرقام وزارة التنمية الاجتماعية

٦٣. انظر

Ajlouni, Kamel, A. Batieha,, and H. Jadou. 1996. Prevalence and Associated Factors of Hypertension: Results from a Three Community-based Survey. Journal of Human Hypertension, pp.815-820; Ajlouni, Kamel, A. Batieha, and H. Jadou. 1998. Diabetes and Impaired Glucose Tolerance in Jordan: Prevalence and Associated Risk Factors. Journal of Internal Medicine,

pp.317-323.
٦٤. العاني محمد. ٢٠٠٢. خصائص كبار السن ومشكلاتهم في الأردن. ورقة غير منشورة؛ عليمات، حمود. ٢٠٠٣. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وتحديد الاحتياجات لكبار السن في الأردن: مقارنة بين كبار السن الذكور والإناث. دراسات، عدد ٣، ٢٠٠٣.

السكان، وتدني خدمات البنية التحتية في مناطق البدالة والريف والأحياء الهاشمية في المدن، مما يشكل مخاطر بيئية وصحية. ويشكل الازدحام والكثافة السكانية في المدن أحد أسباب التلوث والضجيج، كما تشكل موقع محطات التنقية والمصانع والورش الصناعية والكسارات مصدراً لتلوث الأحياء المحيطة بها، وقد تزايدت شكاوى سكان هذه الأحياء في الصحف اليومية مؤخراً.

وللضرب والاعتداءات الجنسية. وقد تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة بحيث أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لهذه الفئة من الأسر الأردنية.

ويشكل الإنفاق السلبي، أي ما ينفق على التبغ والكحول ، تحدياً صحياً وتربيوياً. وتشير الدراسات إلى تفاقم هذه المشكلة وإلى أن هناك محافظات معينة، دون غيرها، هي الأعلى في معدلات الإنفاق على هذه السلع المهددة للصحة العامة مقارنة بالإنفاق على المواد الغذائية والطبية. وبين دراسة التدخين والشباب، التي قامت بها الجمعية الوطنية الأردنية لمكافحة التدخين بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف عام ٢٠٠٠، بأن نسبة إنتشار التدخين في الفئة العمرية ١٥-١٢ سنة بلغت ١٩,٣٪، وتفاقوت هذه النسبة بين الجنسين، حيث تبلغ ٢٥٪ للذكور و١٤,٥٪ للإناث. وتشير إحصائيات السجل الأردني للسرطان بأن سرطان الرئة هو أكثر أنواع السرطان إنتشاراً بين الذكور وإن نسبة المدخنين بين مرضى سرطان الرئة تبلغ ٧٨٪.^{٦٥} لهذا كله، حظر قانون مراقبة سلوك الأحداث لعام ٢٠٠١ بيع التبغ للحدث، وتم تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من أضرار التدخين، ووضع برنامج وطني خاص لمكافحة التدخين.

ومن التحديات البيئية تلك المتعلقة بشح المياه وزيادة معدلات تلوثها وفقدان شروط السكن الصحي بالنسبة لأعداد مت坦مية من

^{٦٥}. ورد في: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التدخين في الأردن، ٢٠٠٦-٢٠٠٢.

-
- بالأمراض المزمنة.
- ٦. زيادة الوعي حول مضار الإنفاق السلبي على صحة الأسرة.
 - ٧. تفعيل قوانين الرقابة على دخول المواد الضارة بالبيئة.
 - ٨. حماية الأسر من آثار الكوارث والحروب.
 - ٩. التوعية حول الإجراءات الواجب اتخاذها في حالات الحوادث والحروب.

قضايا المحور التي تستدعي التدخل لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

- ١. البيئة الصحية السليمة.
- ٢. التهديدات الصحية للأسرة.
- ٣. أنماط الحياة الصحية والأمراض المزمنة.
- ٤. أولويات الإنفاق الأسري.
- ٥. آثار الحروب والكوارث والنزاعات المسلحة على الأسرة.

أهداف المحور الفرعية:

- ١. التوعية المجتمعية والأسرية بأساليب المحافظة على البيئة.
- ٢. تطوير البنية التحتية لضمان بيئة سلية.
- ٣. تفعيل قوانين وأنظمة البيئة والرقابة البيئية.
- ٤. زيادة الوعي حول مخاطر التدخين والكحول والمخدرات على الصحة.
- ٥. زيادة الوعي حول الممارسات الصحية السليمة المرتبطة

ملحق رقم ١

أولاً : المفاهيم والمصطلحات:

تتضمن أية استراتيجية عدداً من المصطلحات والمفاهيم التي جرت العادة على استخدامها بدون تدقيق ووضوح، وكثيراً ما يشوبها الالتباس والتداخل فيما بين معاناتها وللالاتها. لذا كان من الضروري، قبل البدء بإعداد الدراسات المرجعية لل استراتيجية وتحديد أهدافها ومحاورها وعلاقتها بالخطة التنفيذية وغير ذلك من المسائل ذات العلاقة بعملية تحضير وإنتاج الاستراتيجية، أن يتم تحديد وتعریف المصطلحات والمفاهيم الرئيسية التي سيستخدمها الباحثون وغيرهم من المشاركين في عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية والخطة التنفيذية المنبثقة عنها. فذلك من شأنه أن يوحد الإطار المفاهيمي ويوفر الوضوح لقاعدة المعرفية لل استراتيجية ومكوناتها وللعلاقات بين هذه المكونات.

الأسرة

الأسرة، في التعريف القانوني الشرعي، هي الزوج والزوجة (أو أحدهما فقط في حالة الترميل أو الطلاق) والأبناء المقيمين في مسكن واحد. والأسرة Family بهذا المفهوم، هي أسرة نوية تستند إلى شرطين أساسين هما عقد الزواج بين ذكر وأنثى والإقامة تحت سقف واحد. وهي تختلف عن العائلة التي تكون من عدة أسر نوية Families تربطها قرابة الدم وتتخد اسماءً واحداً، ويتوفر لكل أسرة منها شرطاً

عقد الزواج والإقامة في مسكن خاص بها، أي أنها جميعاً لا تقيم في مكان أو مسكن واحد. وهي تختلف كذلك عن (الأسرة الممتدة) التي تضم الأجداد والأباء والأحفاد من عدة عقود زواج، والذين يعيشون في مسكن واحد وتتخد أسماءً موحدةً.

وتختلف المصطلحات المذكورة عن (العشيرة) وغيرها من المصطلحات الأخرى، كالأسرة المعيشية Household التي يتتوفر فيها الشرط الأول (السكن) ولا يتتوفر لها شرط عقد الزواج. واستكمالاً لتعريف (الأسرة) وتوضيح ارتباطه بالإطار التقليدي والاجتماعي، وبالتالي بدور الأسرة ووظائفها، يجدر التأكيد على أن الأسرة، من بين مفاهيم عديدة، هي:-

الوحدة الأساسية للمجتمع أو اللبنة التي يتشكل منها البناء الاجتماعي.

· وحدة ثقافية كما هي اجتماعية.

· البوتقة أو المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتم في إطارها تفاعل الأفراد والأجيال على أساس الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل.

· الإطار المؤسسي الذي يمارس فيه الفرد عملية اندماجه في المجتمع.

· وحدة قاعدية لتنمية المجتمعات المحلية.

استراتيجية وتنفيذ برامج وأنشطة وتطوير أساليب وأدوات وآليات عملية وواقعية لإنجاز ذلك. وتتطلب صياغة الرسالة وتوصيفها كذلك الاختيار الموضوعي الملائم الواضح للمقاربة والأهداف العامة والفرعية للبرامج والأنشطة، وأخذ المعطيات التراثية والقيميه وحقائق الواقع الحاضر واتجاهاتها المستقبلية على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعين الاعتبار.

الاستراتيجية Strategy

”الاستراتيجية“ مصطلح مستعار من العلوم العسكرية، ويعني الخطوط العريضة والعناصر الأساسية للخطة المرسومة الكفيلة بتحقيق النصر المستندة إلى المعرفة التامة والمعطيات الحقيقية لعناصر الضعف والقدرة الذاتية وتلك المقابلة لها لدى العدو، وكذلك للمعطيات والشروط والخصائص المتعلقة بساحة ومجال الصراع. فالاستراتيجية هي عملية استخدام مجموعة العناصر الإيجابية والسلبية من العدة والعتاد والإمكانات لدى طرف المواجهة في ظل الشروط والمعطيات الحقيقية لواقع ميدان الصراع في إعداد مجموعة من التحركات والتدخلات والخطوات المدروسة لتحقيق التفوق وإنجاز النصر.

إعداد استراتيجية لتمكين الأسرة والنهوض بها يعني وضع الخطوط العريضة لخطوات وتدخلات وأعمال محددة الأهداف على

• المصدر الأول للمعرفة والتعلم والإعداد والدعم للفرد اجتماعياً ونفسياً وتربيوياً واقتصادياً.

• الحلقة الوسطى بين الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة.

Vision الرؤية

هي الصورة المنشودة للأسرة كما ترتايها المؤسسات ذات العلاقة وتصوّغها وتبناها وتسعى إلى تحقيقها كرؤية وطنية. وتحدد معالم هذه الصورة ومكوناتها من خلال المنظور التقليدي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، أي من خلال ثوابته التراثية والقيميه وفاسفته التنموية الشاملة والمستدامة حاضراً ومستقبلاً. فالرؤية نص مختصر ومركز يرسم النوع والمضمون للأسرة كما يتمناها ويرنو إليها المجتمع، وهي النتيجة النهائية للرسالة بعد اكتمالها.

Mission الرسالة

لكل مؤسسة أو وزارة أو جهاز أو منظمة أو جمعية رسالة خاصة بها في مجال اختصاصها، تشمل في عملها لتحقيق رؤية المجتمع في ذلك المجال. فرسالة المجلس الوطني لشؤون الأسرة هي تحقيق الرؤية المنشودة للأسرة الأردنية وذلك من خلال بلورة سياسات ووضع

وتتنوع الأنشطة لتأخذ أشكالاً مختلفة للتدخل، فمنها ما هو إعلامي يقتصر على التشجيع والتوعية، ومنها ما يركز على تقديم خدمة اجتماعية مباشرة، ومنها ما يعني بتدريب الأسرة المستهدفة، أو غيرها من أشكال التدخل كتقديم المساعدات المالية والعينية المباشرة، أو سن القوانين والتشريعات، أو إعداد الخطط والسياسات والدعوة إلى دعمها وكسب التأييد لتبنيها.. الخ. ويجدر التأكيد على أن تصميم النشاط يتضمن هدفاً أو أهدافاً محددة قابلة للقياس، وعلاقتها واضحة بمحور (موضوع) من محاور الاستراتيجية، وبالتالي بأحد الأهداف العامة للاستراتيجية. كما يتضمن عناصر أخرى هامة كالفئة المستهدفة وموقع التنفيذ وأليات المتابعة والتنسيق والكلفة التقديرية وغيرها.

وعلى الرغم من تباين نماذج التصميم من منظمة إلى أخرى، أو من باحث إلى آخر فإن العناصر الأساسية تبقى واحدة، ويكون التباهي في درجة التفصيل في وصف النشاط وعنائه، وبين الشكل التوضيحي رقم ٢، ص ٦٢ العناصر الأساسية التي عادةً ما تتصف النشاط وتعبر عن مضمونه.

Work Program

يعرف كذلك باسم خطة العمل Work Plan أو خطة التدخل Plan Of Action، وهو عبارة عن مجموعة الأنشطة التي يضمها إطار محدد بنوع النشاط أو بالزمن، فبرنامج العمل السنوي، أو خطة العمل

محاور معينة تحقق التمكين والنهوض للأسرة في حال تفيذهها بأدوات وآليات مناسبة وواقعية، وبالاستناد إلى منطلقات وثوابت تميز هويتها الوطنية الثقافية وامتدادها الحضاري، وكذلك إلى تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع وللأسرة يبين مواطن القوة والإيجابيات ومواطن الضعف والتحديات. ولا بد من التأكيد على ضرورة أن تكون الاستراتيجية موضوعية ومحددة وقابلة للتنفيذ من خلال ترجمتها إلى برامج عمل تفاصيلية، تشكل في مجموعها خطة عمل تفاصيلية، تضم أنشطة لكل منها هدف أو أهداف فرعية تكون في جملتها الجهد المتكامل لتحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية (كما هو مبين في الشكل التوضيحي رقم ١، ص ٦١).

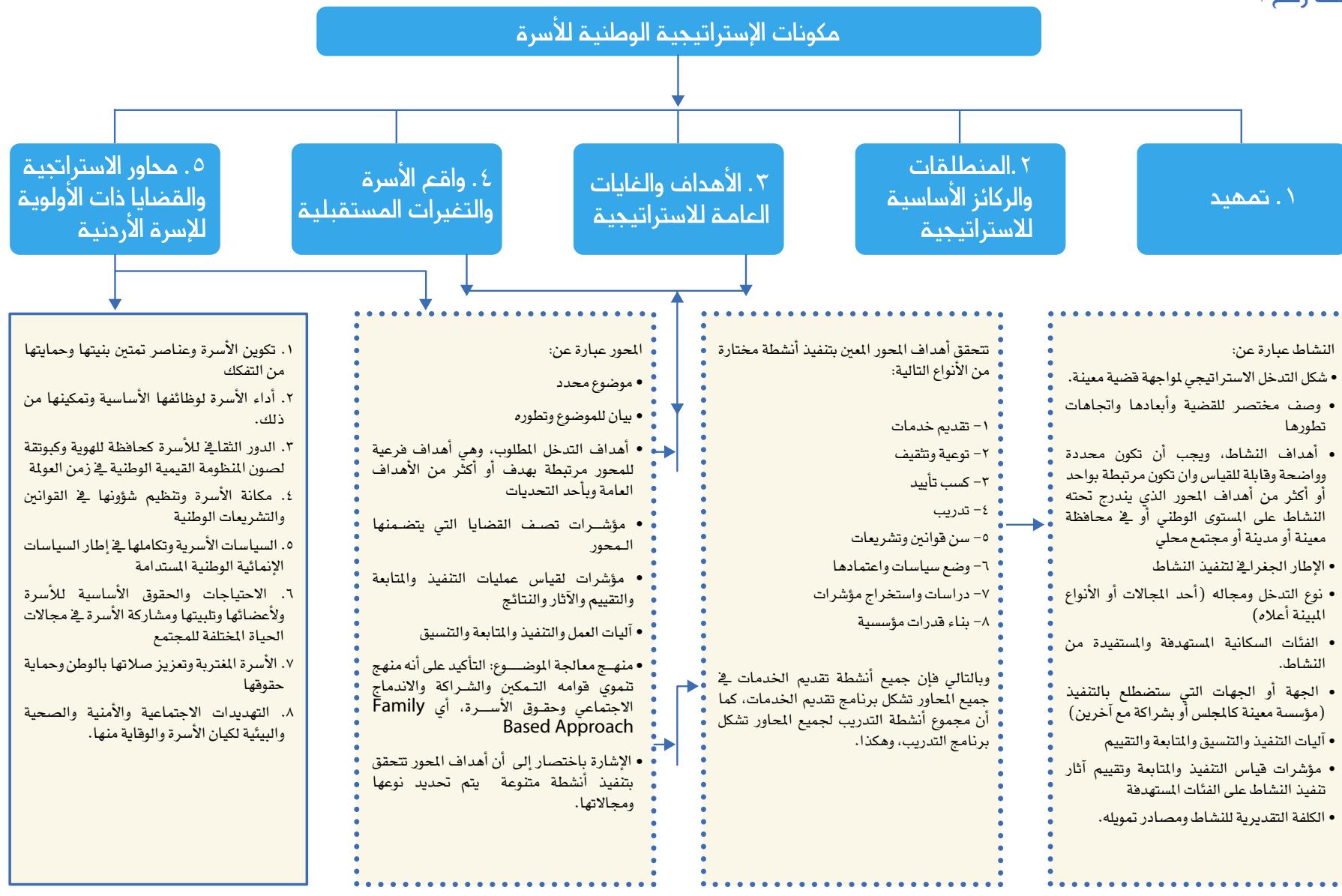
Activity

ويطلق على النشاط أيضاً مصطلح "التدخل الإستراتيجي Strategic Intervention". ويتمثل النشاط في العمل أو الجهد المبذول للتأثير في مسألة تتعلق بواقع الأسرة، سواء بتعزيز التواهي الإيجابية أو بتعديل أو تغيير الجوانب السلبية للمسألة أو الظاهرة في واقعها الحالي واتجاهات تطورها في المستقبل. فالأنشطة تدخلات مصممة بعناية ومواصفات محددة لمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه الأسرة أو للحيلولة والحد من ظاهرات أو مشكلات متوقعة تمس حياة الأسرة واستقرارها وحقوق أفرادها وكرامتهم.

السنوية، عبارة عن مجموع الأنشطة المختلفة (أي الأنشطة التي تدرج تحت جميع محاور الاستراتيجية) التي سيتم تنفيذها في عام معين؛ وبرنامج العمل أو خطة العمل للتدريب مثلاً هي عبارة عن مجموع أنشطة التدريب التي تتضمن المحاور المختلفة لل استراتيجية. وهكذا دواليك بالنسبة لبرنامج التوعية أو تقديم الخدمات أو برنامج السياسات أو غيرها من البرامج (انظر الشكل ٢، ص ٦٢).

ملحق رقم ٢

شكل رقم ١



شكل رقم ٢

الخطة التنفيذية

المحور:

الهدف العام للمحور:

الفئات المستهدفة	المخرجات	الأنشطة	الأهداف الفرعية	القضية
				.١
				.٢

شكل رقم ٣

الكلفة المالية	الإطار الزمني	مؤشر الأداء	التنفيذ
			الجهات الرئيسية الجهات المتعاونة
			.١
			.٢

ملحق رقم ٣

مستشار مشروع الاستراتيجية

- الأستاذ الدكتور أحمد حمودة

منسق مشروع الاستراتيجية

- د. لوسين تامينيان

الخبراء الباحثون

- د. حمود عليمات: إعداد واقع الأسرة الأردنية والتغيرات المستقبلية.
- د. لوسين تامينيان: إعداد المحور الأول، الثاني، والثالث.
- الأستاذة غصون رحال والأستاذة ريم أبو حسان: إعداد المحور الرابع.
- د. حسين العثمان: إعداد المحور الخامس والسادس.
- د. محمد الطراونة: إعداد المحور السابع والثامن.

اللجنة التوجيهية لمشروع الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

- معالي الأستاذة الدكتورة رويدا المعايطة
- معالي الدكتور منذر المصري
- معالي السيدة ليلى شرف
- معالي الدكتور رجائي العشر
- معالي الدكتور محمد الحلايقة
- معالي الدكتور باسم عوض الله
- معالي الدكتور رياض أبو كركي
- معالي السيد مأمون نور الدين
- سعادة الدكتور إبراهيم بدران
- سعادة السيدة مها الخطيب
- سعادة السيدة أمل الصباغ
- سعادة الدكتورة رائدة القطب
- سعادة السيدة إنتصار جردانة

مساعدي البحث

• الآنسة زين رشيد

• الآنسة مي سلطان

• الآنسة نائلة الصرابير

المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي شاركت في ورشة عمل الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

• المجلس الوطني لشؤون الأسرة

• وزارة التنمية الاجتماعية

• وزارة التخطيط والتعاون الدولي

• وزارة التربية والتعليم

• وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

• وزارة الصحة

• وزارة العمل

• وزارة العدل

• وزارة التنمية السياسية

• وزارة الصناعة والتجارة

• وزارة الخارجية

• وزارة البيئة

• المجلس القضائي

• ديوان التشريع والرأي

• مؤسسة نهر الأردن

• المجلس الأعلى للشباب

• المجلس الأعلى للسكان

• المجلس الأعلى للإعلام

• المركز الوطني لحقوق الإنسان

• دائرة الإحصاءات العامة

• إدارة حماية الأسرة

• اتحاد المرأة الأردنية

-
- مؤسسة الملك حسين
 - SOS جمعية قرى الأطفال الأردن
 - جمعية حماية الأسرة والطفلة
 - المعهد الدولي لتضامن النساء
 - الاتحاد النسائي الأردني العام
 - صحيفة الدستور
 - صحيفة الرأي
 - صحيفة العرب اليوم
 - صحيفة الغد
 - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
 - وكالة الأنباء الأردنية
 - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
 - جامعة مؤتة
 - جامعة فيلادلفيا
 - الجامعة الهاشمية
 - جامعة اليرموك
 - جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
 - الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
 - صندوق المعونة الوطنية
 - صندوق التنمية والتشغيل
 - صندوق الزكاة
 - صندوق إقراض المرأة
 - مؤسسة التدريب المهني
 - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
 - الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة

تلفون: (٩٦٢٦) ٤٦٢٣٤٩٠

فاكس: (٩٦٢٦) ٤٦٢٢٥٩١

ص.ب: ٨٣٠٥٨٥

عمان ١١١٢٨

www.ncfa.org.jo



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS